طوق النجاة الرابع

رؤية فى تنظيم بيت العنكبوت

السكان والإسكان والمرور والاقتصاد

* القضايا كالحيات لا تصاد من أذيالها
* كيف نعود إلى الحياة أو نعيدها إلينا؟

السامع عن المأساة يقل درجة فى إدراك حقيقتها عمن يراها ، وكلاهما يقل درجات عمن يعيشها .

القضايا كالحيات لاتصاد من أذيالها !!

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. مامن دولة فى العالم إلا وينتمى نظام الحكم فيها إلى أحد نظريتين ألا وهما الحكم الديمقراطى والحكم الديكتاتورى كنقطتين بينهما مستقيم هو فى حقيقته مجموعة من النقاط يمثل كل منها نظامًا للحكم فى موقع ما بين الديمقراطية والديكتاتورية وهو فى كل الحالات أقرب لإحداهما عن الأخرى إذ أن هذا المستقيم ليس به نقطة منتصف ، وما من جدال فى أن هاتين النظريتين متعارضتين فى كل شىء من جذورهما إلى الفروع بل والثمار بل وآكليها بل وطبيعة هضمها .

وقد سبق وتناولنا معًا فى طوق النجاة الثالث مزايا الديمقراطية ، حيث تمنينا اعتناقها كنظام حياة وعدم اختزالها فى حيز الحكم ، كما تبين لنا أنها البديل الأجدى والأصوب لكونه يشتمل على حقيقتين أولهما أنه النظام الذى استقرت عليه البشرية بعد رحلة طويلة من التجربة مرت خلالها بمحطات الطفولة والشباب والنضج بل وشاخت ثم عادت إلى حيث بدأت بعد أن تمكنت من استيعاب الدرس (أما ما نراه من خلل حتى فى الأنظمة الديمقراطية فهو سلبيات فى التطبيق لا فى الديمقراطية) لتستقر فى أغلبها على جدوى الديمقراطية وصلاحيتها كنظام للحياة وثانيهما أنه النظام الشرعى الذى اختارته مشيئة الله لأهل الأرض عبر جميع الشرائع السماوية (أما ما نراه من سلبيات فهو قصور فى فهم الشرائع لا فى الشرائع ذاتها).

وعودة إلى البداية ، إلى حيث إن كل دولة لا بد وأن ينتمى نظام حكمها إما إلى الديمقراطية وإما إلى الديكتاتورية ، لنصعد درجة أخرى فى معراجنا نحو الهدف حيث يمكننا منها رؤية قاعدة قد تصل إلى مرتبة الحقيقة تفيد بأن الديمقراطية تكاد تكون القاسم المشترك بين جميع الدول المتقدمة فى العصر الحديث بينما الديكتاتورية تكاد تكون

القاسم المشترك بين جميع الدول المتأخرة فى العصر الحديث ، الأمر الذى سيضع بداخلنا علامة استفهام إجبارية تسأل لماذا ؟ لماذا تقدمت الدول الديمقراطية حتى وإن كانت ديمقراطية معيبة أو منقوصة بعض الشيء فى ذات الزمن الذى تأخرت فيه الدول الديكتاتورية حتى وإن كانت قائمة على شعارات المدينة الفاضلة باعتبار هذه الشعارات هى فى أغلب الحالات إن لم يكن فى كل الحالات ماهى إلا مجموعة من أساليب الخداع والإيهام التى يتقنها الديكتاتور للاستخفاف بمواطنيه محاولاً تهدئة ضميره ــ إن كان له بقية من ضمير ــ بأنه فارس أحلام الشعب والأمة وإلا فما معنى هتافات التأييد وأشعار التمجيد التى تحيط به أينما حل أو ارتحل ، وكأنه لم يسمع يومًا فى صباه وشبابه قبل أن يبتليه الله بالسلطة عن شيء اسمه نفاق أو رياء أو تملق ، وكأنه لم يتمن يومًا فى صباه وشبابه لو أن الحاكم جلس إليه رجلاً لرجل دون حاشية أو حراسة ليقول فيه رأيه الذى يبطنه .

إخوة الوطن تتعدد المبررات التى يمكننا الاستناد إليها للحكم بأن التخلف هو الناتج الشبه حتمى للنظم التى تتبنى الديكتاتورية أسلوبًا للحكم بينما نجد التقدم هو الناتج الحتمى للنظم الديمقراطية ، ولكن هذه المبررات هى فى حقيقتها كم يمكن اختزاله فى شخص الحاكم وحاشيته من رجال السلطة ونسائها ، فبينما نجد الحاكم الديكتاتور وكأنه قدر مفروض على شعبه بل وكأنه مخلوق منزل من السماء ومنزه عن كل نقص إذ هو الزعيم الخالد الملهم المتفرد القائد الحكيم العالم الفيلسوف ، فإننا نجد الحاكم الديمقراطى رجل جاء به الشعب لخدمة الشعب ولتحقيق طموحات الشعب ، فهو يعلم أن الشعب قادر على عزله بنفس القدر الذى كان به قادرًا على تنصيبه لذا فهو لا يملك أن يتعالى على شعبه أو أن يتجاهل آماله وآلامه مانحًا لنفسه حق الوصاية على الشعب وعلى حاضره ومستقبله لكونه الحاكم الفرد المتفرد الملهم الخالد ذوالحكمة والعلم إذ ليس مقبولاً وفق معايير هذه الأنظمة الحية أن يترفع الحاكم على شعبه الذى رفعه لما هو فيه من مكان ومكانة !!

هذا من حيث الحاكم أما من حيث حاشيته فحدث ولا حرج ، إذ بينما تبدو

السلطات الوسيطة بين الحاكم الديمقراطى وشعبه أشبه ما يكون بالوسائط الشفافة الجيدة التوصيل والاتصال ، فإننا نراها فى ظل الديكتاتورية وكأنها وسائط كاتمة للصوت وعازلة للحرارة وحاجبة للرؤية ، إذ أن القائمين على هذه السلطات تنتابهم أمراض نفسية بل تسكنهم فيتوهمون بمقتضاها أنهم أوصياء على الشعب وعلى الحكم بل وعلى الحاكم نفسه وهم أيضًا يعانون فى الغالب إحدى حالات الشيزوفرينيا التى تجعلهم أول العابثين بالوطن والمواطن وأول المدعين للوطنية والشرعية رغم علمهم بأنهم جاءوا بغير اختيار الشعب وسيرحلون بغير رغبته لأن هناك واحد فقط هو الذى من حقه الاختيار واتخاذ القرار ألا وهو الزعيم الخالد الملهم المتفرد القائد الحكيم العالم الفيلسوف الذى جاء هو الآخر بغير اختيار الشعب .

إذن فالحاكم الديمقراطى يتميز بأنه يعلم ما يجب أن يعلمه الحاكم عن شعبه من حقائق ، بينما الحاكم الديكتاتور يجهل ما يجب أن يعلمه من حقائق ويعلم مالا يجب علمه من أكاذيب ، لأن من هم دونه من رجال الدولة يتعمدون دائمًا تزييف الحقائق لإعطائه صورة تلبى نزواته وترضى غروره وتجعله ينساق فى أوهامه التى يظن بمقتضاها أن الشعب عاشق ومتيم بطلعته وموقن بعبقريته ، هو يظن هذا أو يتعمد هذا الظن لكى يوحى لنفسه بأحقية ومشروعية بقائه على مقعد الحكم مدى الحياة ، وهى مأساة لا تطاولها سوى مأساة حاشيته الذين يتفننون فى إيهامه بأن ظنه هذا ما هو بالظن وإنما هو عين الحق والحقيقة وأن مادونه إنما هى حماقات وأطماع من الحاقدين والمتآمرين والعملاء والخونة الذين يتخذون من المعارضة ساترًا لما يبطنون من أغراض فى السلطة وهى كذبة مرضية يحاولون هم أيضًا تصديقها ليتناسون بها حقيقة نفوسهم التى دأبت أن تزين لهم سوء أعمالهم ومواقفهم المشينة التى لا يهدفون منها سوى تحقيق رغباتهم ومصالحهم الخاصة أما الحاكم وعبقريته وحكمته وحتمية بقائه فهى أمور لا تعنيهم ولا تشغلهم إلا لمجرد كونها ضمانات تكفل لهم تحقيق غاياتهم.

وطالما أن الأمر كذلك ، وأن ثمة اتفاق على بقاء الحال كما كان وكما هو كائن فلتتزين الشوارع لمواكب الكبار ولتشترى الحناجر لإلقاء أغانى وخطب التأييد وشعارات وأشعار

المدح والتمجيد ، ولتزييف الضمائر لإعداد التقارير والإحصائيات التى تصب جميعها فى هدف واحد ألا وهو أن الحاكم والحكومة هم أكثر الناس حرصًا على مصالح الوطن والمواطن ، وأنهم أقدر وأجدر الناس بالقيادة المؤبدة ، أما إن كان ثمة أخطاء وتشوهات على أرض الواقع فما من شك أن الشعب هو المسئول عنها وهو المتسبب فيها بجهله وتخلفه وعشوائيته ، وهو أمر غريب إذ حال فرضنا لصحة يقينهم بأن الشعب جاهل ومتخلف وعشوائى فما الذى فعلته الحكومة لكى يتعلم ويتقدم ويسمو ، وإن لم تكن قد فعلت شيئًا أو فعلت ولكنها فشلت وستبقى باعتبار أن الشعب هو المسئول عن الفشل إذن فليس من مبرر للإبقاء على الشعب والحكومة معًا داخل حدود جغرافية وسياسية واحدة حيث من الأجدى والأعدل لكليهما أن تكون للحكومة دولة مستقلة بلا شعب كى تحقق فيها ما أعاقها الشعب عن تحقيقه من نجاحات وأن تكون للشعب دولة بلا حكومة لا تعترف بالفشل ، ولا تتحمل المساءلة ، ولا تعرف من كلمة المسئولية سوى مزاياها ، أما أن تظل الدولة كمختلف دول العالم بها حكومة وشعب ، ولكليهما دور لازم ومتمم للآخر فهذا هو عين السخف فى ظل معطيات الواقع .

لا أعرف لماذا حينما بدأت فى بلورة بعض الرؤى لمواجهة أزماتنا السكانية والإسكانية والاقتصادية حضرنى مشهد من مسرحية شاهد ما شافش حاجة ، حينما وقف حاجب المحكمة يشكو إلى الشاهد عادل إمام سوء أحواله بما فيها أنه يسكن هو ووالديه وزوجته وأبنائه السبعة فى غرفة واحدة فما كان من عادل إمام إلا أن التفت إليه فى دهشة كبيرة ليسأله مستنكرًا أكلكم تقيمون فى غرفة واحدة وتتركون باقى الشقة ؟ وهو كما ترون سؤال إن دل فإنما يدل على مدى سذاجة السائل أو خبثه ، ولكنها كانت فى المسرحية سذاجة أما فى الواقع فإن الحكومة حينما تؤدى دور الشاهد ويقف أمامها الشعب فى دور الحاجب لتسأله نفس السؤال بشأن تهافته على الإقامة فى أمهات المدن معرضًا عن الأقاليم وعازفًا عن المدن الجديدة فليس من مبرر لنصفها بالسذاجة .

والمتابع لآداء الحكومات المصرية المتعاقبة وما يصدر عنها من تصريحات لن يكون من العسير عليه أن يقف على حقيقة كونها حكومات واعية ، فهى تعى ما تفعل ، وتعى ما

تقول، فقد بحثت ودققت حتى توصلت إلى ذريعة مناسبة لتبرئ بها نفسها من كل صور الفشل وتتهم بها الشعب ، وحينما نريد اتهام شعب فى قضية ما فإننا نكون وكأننا نتعمد حفظها أو قيدها ضد مجهول ، إذ ليس من الوارد معاقبة شعب ، خاصة إذا كان شعبًا مسلمًا ، وكان دستوره نظريًا مستمد من الشريعة الإسلامية ،لاسيما وإن كانت التهمة هى الإسراف فى الإنجاب الذى تزعم الحكومة فى أسباب اتهامها أنه العقبة الأساسية المسئولة عما نعانيه من أزمات اقتصادية وسكانية وإسكانية وتعليمية وصحية .

لقد كانت الحكومة فى اختيارها للتهمة والمتهم أوعى مما نظن ، ولكنها لم تكن من الوعى بحيث تدرك أن للعدالة قضاء وقضاة سوف تدفعهم السماء دفعًا لنصرة الحق ودحر مزاعم الظلم والافتراء ، إذ لا أدرى عن أى زيادة سكانية يتكلمون وأى تنمية تلك التى يزعمون أن هذه الزيادة تبتلعها ، ألا تعلم الحكومة أن سن الزواج قد ارتفع بين الشباب إلى خمس وثلاثون عامًا أو يزيد وبين الفتيات إلى ثلاثون عامًا أو يزيد ، ألا تعلم الحكومة أن ثمة فئات عريضة من الشعب قد اضطرت تحت وطأة الظروف الاقتصادية الخانقة إلى الخروج من دائرة الأمل فى تكوين الأسرة والإنجاب لتدخل إما فى دوائر العنوسة أو زواج الزنى بكل مسمياته أو شبكات الرذيلة بكل صورها والتى هى كما نعلم ارتباطات لا تهدف إلى تكوين الأسرة والإنجاب ، ولكن قدرة الله لا تحارب ومشيئته لا تعاند لذا فإن هذه الارتباطات تنتج عن غير رغبة أطرافها أطفال الخطأ والخطيئة ، لينتشروا فى طول البلاد وعرضها فاقدين لأى صورة من صور الانتماء ومشكلين ظاهرة يطلق البعض عليها تأدبًا ظاهرة أبناء الشوارع وأطلق أنا عليها تأدبًا أبناء الظلم الذين وصل تعدادهم وفق ماينشر من إحصاءات رسمية إلى ما يزيد عن مليونى طفل يمثلون من وجهة نظرى مليونى مشروع مجرم .

إذن فأى زيادة تلك التى تثرثر بها الحكومة وكأنها لا تعلم أن الظروف الصحية للرجال والنساء لم تعد مناسبة للمزيد من الإنجاب خاصة بعد التزايد المطرد لأمراض ومرضى السرطان والكبد والفشل الكلوى والسكر والضغط والقلب وما إليها من أمراض نفسية وعصبية هى جميعها من أعداء الإنجاب ودليلى على ذلك هو الرقم الذى سبق إعلانه

عن المبالغ التى ينفقها الشعب المصرى لشراء أقراص الفياجرا وهو رقم مليارى ورغم ذلك فإنه سيظل قاصرًا عن إتمام الصورة مالم تضاف إليه المبالغ التى ينفقها الشعب على تناول المقويات بصفة عامة والأجهزة التعويضية ومالم ننظر فى النهاية إلى الرقم الإجمالى المخيف نظرة تحليلية أهم بنودها أنه إنفاق من الشعب المصرى الذى لا تكاد غالبيته تجد قوت يومها .

إذن فأية زيادة سكانية تلك التى يزعمون أنها تلتهم ما تحققه الدولة من معدلات نمو، وإذا علمنا أن نسبة الزيادة فى السكان سنويًا تقل عن ١,٧٪ وهى نسبة مقبولة بكل المعايير ، فهل يمكن قبول مزاعم الحكومة بأنها هى المسئولة عن التهام ما تحققه التنمية من نجاحات وإنجازات ، وإذا فرضنا وهمًا أننا سنطرح عقولنا جانبًا وأننا سنفكر بعقل الحكومة الرشيدة محاولين إدراك ما فى تصريحاتها اللوغاريتمية من أبعاد عبقرية أليس من قبيل المنطق أن نتساءل : إذا كانت الزيادة السكانية وهى بهذه النسبة المتواضعة قد التهمت إنجازات التنمية ، فما هو الحجم الحقيقى لهذه الإنجازات التى أمكن لنسبة ١,٧٪ أن تلتهمها ، وإذا كانت التنمية وفقًا لمنطق التحليل هى أقل من أن تستوعب هذه الزيادة أفلا يكون هذا مدعاة لخجل الحكومة وصمتها طالما أنها لا تملك مقومات الإنجاز ؟؟؟ إنها حقًا لمأساة !!

تقول الإحصاءات أن تعداد السكان قد تضاعف أو كاد أن يتضاعف عما كان عليه منذ أربعين عامًا ، وهى حقيقة لاننكرها وواقع لا نتبرأ منه ولكنه يدعونا إلى التساؤل بشأن معدلات التنمية التى تتشدق بها حكومات العجز ، فهل استطاعت هذه الحكومات أن تخطط وأن تنفذ خطط تنموية تتساوى على أقل تقدير مع هذه الزيادة السكانية ، للحق فإننى أرى مخالفًا للغالبية العظمى من المحللين الاقتصاديين أن إجمالى ما تحقق من معدلات التنمية يفوق إجمالى ما تحقق من زيادات سكانية ولكن هذا الحق كى يكتمل فلا بد من القول بأن ما تحقق من معدلات تنمية لم يعد على القاعدة العريضة من الشعب وإنما تم تمريره على بعض الفئات لتنال منه ما تشاء وما يروق لها على أن تترك فضلات وبقايا اختياراتها ومشيئتها لعموم الشعب تحت مسمع ومرأى الحكومة التى تعلم علم اليقين أن أسعار

الغالبية العظمى من السلع قد زادت أسعارها خلال عام واحد بنسب تتراوح بين ٥٠٪، ١٠٠٪ ، وأن هذه الزيادات قد نشأت عن تحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه فى بحر الدولار دون أن يمتلك اقتصادنا مقومات هذه السباحة ، ذلك التعويم الذى قالوا أنه مدار ثم تبين أنهم أضعف من إدارته وأضعف من إدارة السوق والسيطرة على آلياته بعد أن منحوا ديناصوراته كافة السلطات والصلاحيات التى تؤهلهم إلى إدارة السوق وفق استراتيجيتهم الخاصة التى لا تعرف ولا تعترف بأية أبعاد وطنية أو اجتماعية وإنما هى تعرف وتعترف فقط بما يمكن تحقيقه من أرباح ، وهؤلاء فى ظل سياسة السوق الحر والقوانين المغيبة والمسئولون الروبوت هم أقوى كثيرًا من أن يداروا أو يوجهوا فهم قادرون على إدارة السوق وتوجيهه بل وإدارة الحكومة وتوجيهها إن لم يكن بما فى أيديهم من سلطان المال فبما هو متاح لهم من سلطات سياسية وحزبية ونيابية ، وهى جميعها سلطات تمكنهم من إدارة آلة التشريع لإنتاج القوانين التى تحمى مصالحهم وتحقق لهم المزيد والمزيد من المكتسبات حتى وإن كانت خصمًا من مصالح ومكتسبات الطبقات البسيطة وعلى رأسها الطبقة العمالية التى توشك أن تكون طبقة من العبيد وفق قانون السخرة الموحد الذى أقره مجلس رجال المال والأعمال (الشعب سابقًا) بعد أن طرحه عليهم أصدقاؤهم فى الحكومة التى لا تمثل سوى نفسها وذويها وأذيالها فقط ، من هنا فقد تمكن هؤلاء الديناصورات من مواصلة التلاعب بالسلع والخدمات كمًا ونوعًا وسعرًا ، ومن عجب أن الدولار بعد أن هدأت أمواجه ظلت أسعار السلع توالى قفزاتها مما اضطر حكومة الرشد والرشاد أن تلجأ إلى علاج المصيبة بمصيبة أخرى ، فدعمت السلع بمبلغ ١,٦ مليار جنيه ، وهو عبء جديد تم تحميله على ميزانية الدولة العاجزة ليعجز هو الآخر عن كبح جماح الأسعار التى خرجت عن السيطرة وفق تصريحات كبار المسئولين ، من هنا بات الشعب يزداد فقرًا وحرمانًا ومرضًا فى مقابل الثراء الفاحش السرطانى النمو الذى تتمتع به القلة التى ترفرف حول أبراج السلطة ، من هنا بات الشعب يرى فئاتًا من السهل عليها أن تقيم الحفلات التى تتكلف ملايين الجنيهات وفئاتًا أخرى تتناول على موائدها الأطعمة المحمولة جوًا من أوربا إلى القاهرة وفئاتًا ثالثة تمتلك أفخم السيارات والعديد من القصور والفيلات فى

ظاهرة إنما تدل على وفاة كل قوانين ومبادئ العدالة والتكافل الاجتماعى وعودة كل مظاهر الطبقية الفجة إلى الحياة مرة أخرى وإن كانت بصورة أكثر قبحًا مما كانت عليه فى الماضى، إذ لم يذكر لنا التاريخ الرسمى الحكومى بكل ما فيه من مغالطات وتجنيات وظلم أن أجيال الماضى كانت فيهم فئة لا تتعدى عشرات الأفراد الذين يمتلكون ويحوزون ويسيطرون على ما يزيد عن ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج والثروات ورءوس الأموال فى بلد تعداده سبعون مليون نسمة ، أو كانت فيهم فئات تجود بالملايين على ساقطات الفن فى ذات الوقت الذى تتسول فيه الدولة داخليًا وخارجيًا تكاليف إنشاء المستشفيات ومؤسسات التعليم وإقامة المدن الجديدة والمشروعات وأوجه الخدمات المختلفة ، وهو الوقت نفسه الذى صار فيه الشرفاء يحلمون بالسترفى حياتهم ومماتهم .. مجرد الستر .

إذن فليست الزيادة السكانية هى المسئول الأول والأوحد عن تعطيل هذه القوانين ولا عن وجود ثلاثة ملايين شقة معلقة أو مغلقة بالقاهرة والمحافظات ــ وأغلبها فى المدن الجديدة ــ وهى إما شقق لا تجد من يشتريها أو من يستطيع الإقامة فيها لأنها فى أغلب الأحيان تفوق قدرات الطبقة العريضة من المجتمع وإما أنها أملاك كمالية معطلة لفئة الأثرياء ، كما أن الإقامة فى أغلب هذه الشقق ــ وبخاصة فى المدن الجديدة ــ ستضيف أعباءً جديدة وغير محتملة على قاعدة البسطاء ، إذ تفتقد أغلب المدن الجديدة إن لم تكن جميعها إلى مختلف المقومات التى تؤهلها وتؤهل ساكنيها للاستقلال والاستغناء والانفصام عن المحافظات الأم ، فلا خدمات إلا فى النادر ولا مواصلات وإن وجدت فدون وفرة وإذا توافرت فإن أسعارها تفوق طاقة الغالبية العظمى من الأسر المصرية إذ تحتاج الأسرة المكونة من أب يعمل وأم لا تعمل وثلاثة أبناء فى مراحل التعليم المختلفة إلى ميزانية خاصة للانتقال اليومى ذهابًا وعودة قد تصل فى المتوسط إلى خمسمائة جنيه شهريًا وهو بند واحد إذا ما أضفنا إليه القسط الشهرى للوحدة السكنية التى يقيمون بها والذى يتراوح من مائة جنيه إلى ألف جنيه ، وإذا أضفنا لها تكاليف المعيشة المختلفة من الغذاء والدواء والكساء والإنارة والكهرباء والدروس الخصوصية التى يستحيل تجنبها فى ظل منظومة التعليم الحالية وهى بنود لن تقل بأية حال عن ألفى جنيه ، لعلمنا أن المدن الجديدة لم

تقام للشعب وإذا كانت قد أقيمت للشعب فإنه لن يقيم فيها لأنها ستزيد من عناءاته بدلاً من تخفيفها ، وإذا كان سيضطر للإقامة فيها فلا شك أن غالبية أفراد هذا الشعب سوف تبيع مبادءها لتتمكن من البقاء ، وعليه فإننى أطالب بوقف تنفيذ أية أحكام بالسرقة أو الاختلاس أو التربح من أجل البقاء صدرت أو ستصدر ضد أى موظف محدود الدخل إلى حين أن توفر له الدولة مقومات الحياة الكريمة وإذا لم يكن هذا ممكنًا وإلى أن يصير ممكنًا فلنعلم أن هذه المدن هى مدن طاردة وليست جاذبة ، وهى بالتالى ديكور إسكانى تتشدق به الحكومات فى بياناتها الرسمية دونما أن تعى حقيقته على أرض الواقع ودونما أن تعى أن هذه المدن لم تحقق الأهداف التى أنشئت من أجلها لا على مستوى التخطيط العمرانى ولا على مستوى التوزيع السكانى ولا على مستوى طموحات الأفراد وآمالهم .

إخوة الوطن .. لقد صرت على يقين بأننا نختنق وأن حكوماتنا هى المسئولة عن هذه الجريمة لجهلها بالواقع وتجاهلها للحق الذى يشير بأصابعه العشرة إلى خروج الفساد من قمقمه وإلى اقتراب لحظة تمرده على كل قوى المجتمع وقيمه وعاداته وعقائده وسلطاته التى عجزت عن الاعتراف بفشلها وبفقرها وبعجزها عن امتلاك برامج ورؤى قادرة على مواجهة قضايانا والانتصار عليها بعزيمة وإصرار نابعين من عشق الوطن الذى بات فى أذيال قائمة المعشوقين بعد أن تصدرتها قيم المادة والكسب السريع ونجومها من هوامش المجتمع الذين فرضوا قيمهم على الشعب وجعلوا منها قانونًا فوق القانون بمساعدة معجبيهم الكبار ، ولكننا لن نكون أبدًا وأيًا كان الثمن من حاملى الأقلام التى تعبأ بآلام الشعب ولامن أصحاب الألسنة التى تنطق بأحلام الكبار ولا من مرتدى الأقنعة التى تتلون بحسب الظروف لأننا لم نحمل الأقلام إلا عشقًا فى هذا الوطن ، ولم تنطلق ألسنتنا إلا وفاءً لأبناء هذا الوطن ، ولم نثبت على الحق إلا إيمانًا برب هذا الوطن ، هذا الوطن الذى يظن البعض أنه وإن غرق فإنهم ناجون ، والحق أنه لن يغرق بمشيئة الله ولن يتمكن البعض من الرقص فوق جثمانه حاملين شهادة وفاته ، لأن هذا الوطن خلق لكى يبقى رغم المحن ، فهو باق مع كل شهادة ميلاد تحمل بيانات مواطن مصرى جديد تجرى فى عروقه دماء الوطنية والهوية حتى وإن كان وفق مزاعم البعض إضافة رقمية غير مرغوبة إلى

معـدلات الزيادة السكانية التى حملوها ظلمًا وقهرًا وزيفـًا وبهتانـًا بمسئولية الفشل الباطن والظاهر فى كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى حين أن مسئوليته ينبغى أن يتحملها المسئولون الذين دأبوا عبر العقود الممتدة على مواجهة قضايانا من أذيالها مما زادها قوة وحجمًا وزادهم وزادنا معهم ضعفـًا وتقزمًا .

لا خير فى قلم سرى فيه الهوى فشرى مداد الحق وابتاع العـــدم
يعـمى عـن المظلوم حين سكوته ويصـــم عـنـــه إذا تـــأوه بالألـــــم
لـكـنمـــا ربـى ســمـيـع عـــــادل وهو البصير بعـين صدق لا تـنـم

هذا وقد يكون من المناسب فى ظل حالة الركود الإدارى وغفـــوة الضمير التى يعانى منها الكثير من كبـار المسئولين وأخذًا فى الاعتبار حديث الرسول صلى اللـه عليه وسلم «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته** » أن أعيد كتابة الأبيات السابقة مستبدلاً بيتها الأول لتكون على النسق التالى :

لا خـير فى راع تملكـه الهوى فشرى ضياء الحـق وابتاع الظُلم
يعـمى عـن المظلوم حين سكوته ويصـــم عـنـــه إذا تـــأوه بالألـــــم
لـكـنمـــا ربـى ســمـيـع عـــــادل وهـو البصير بعـين صدق لا تـنـم

النائمون عميان حتى يستيقظوا ، ولكنهم ليسوا أمواتاً ، فالأموات لايشعرون

كيف نعود إلى الحياة أو نعيدها إلينا ؟

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. إن الحياة البشرية هى مزيج حتمى من الماديات والمعنويات ، ولكلتاهما مقومات لا تستقيم الحياة بدونها ، وهذه المقومات إن توافرت أمكننا وصف الحياة بأنها حياة كريمة ، أما إذا لم تتوافر فإننا نصف الحياة بأنها حياة ذليلة ، ومقومات الحياة الكريمة فى شقها المادى المتعلق بالجسد أراها تتمثل فى كل ما من شأنه الحفاظ على السلامة البدنية ، أما مقومات الحياة الكريمة فى شقها المعنوى المتعلق بالنفس فإننى أراها تتمثل فى كل ما من شأنه الحفاظ على السلامة النفسية ، فأما عن السلامة النفسية فهى تتحقق بتوافر وسيادة قيم التحضر التى تنأى بالبشر عن قيم عالم الحيوان لتحفظ له مكانـًا ومكانة أعلى وأسمى كما أراد له خالقه ، وبالتالى فإننى أرى أن الصحة النفسية مرهونة بتطبيق واع لقيم الشرائع السماوية ــ وما يعنينا منها هو الإسلام ــ بكل ما فيها من رقى وسمو ونقاء وقوى دفع أهلت بدو الصحراء إلى قيادة العالم ، وأما عن السلامة البدنية فهى تتحقق بابتكار وتطبيق سياسات علمية قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما فيها تمهيد سبل الانطلاق إلى كل الأهداف المشروعة لكل من سعى لها سعيها ، وما من شك فى أن كلاً من هذه المكونات لا بد أن تتوافر له مواصفات كى ينتج آثارًا إيجابية على الصحة البدنية .. وهذا هو موضوعنا الذى نحن بصدده الآن والذى يمكننا اختزاله فى الإجابة على سؤال محدد ألا وهو كيف يمكننا إيجاد البيئة المحققة للسلامة البدنية ؟

الحق أن الإجابة على هذا السؤال هى أمر غاية فى التعقيد ، إذ أنها تتطلب منا الغوص فى أمور وعلوم متخصصة لاأدعى بأية حال أننى أعلم بها من أهلها ، لذا فإننى فقط

سوف أورد فيما يلى مايمكن اعتباره مجموعة من الرؤى أوالأفكار التى يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف الذى نصبو إليه ، ألا وهو الحياة الكريمة فى شقها المادى ، وجدير بالذكر أن هذه الرؤى تعنى بالحالة المصرية وما قد يماثلها أو يشابهها من حالات بين بلدان الأمة ، إذ لا يمكن الادعاء بأن هذه البلدان تعانى مشاكل اقتصادية وتنظيمية وسكانية وإسكانية واحدة.

وبداية فإننى أود لفت انتباه القارئ إلى أن مجموعة الرؤى التالية لا يمكن بأية حال اعتبارها سياسة متكاملة وشاملة لكل أبعاد قضية السلامة البدنية ولكننى أراها بكل صدق قادرة على تحقيق قفزة هائلة فى الأبعاد السكانية والإسكانية والاقتصادية ، ولو أننى أعترف بعجزى ــ رغم المحاولة ــ عن الفصل بين هذه المكونات ، فقد تبين لى فى كل محاولة لتبويبها وكأننى أحاول تمشيط خيوط بيت العنكبوت وهى محاولة محكوم عليها سلفًا بالفشل ، كما أنها إن نجحت على سبيل الفرض فإنها ستؤدى حتمًا إلى تفريغ بيت العنكبوت من أهم مقوماته ألا وهى ذلك التشابك المعقد بين خيوطه ، وكمثال على هذا فقد وجدت أنه من المستحيل أن أتناول قضية السكان بمعزل عن قضية الإسكان والتوزيع الجغرافى والمجتمعات العمرانية الجديدة وقضية المرور وقضية الهجرة الداخلية من القرى والأقاليم إلى المحافظات كنتيجة لما هو واقع من خلل فى عدالة توزيع الدخل وعدالة حصص التنمية وكسبب فى تنامى ظاهرة العشوائيات وما يترتب عليها من مآسى تؤثر سلبيًا على السلامة البدنية .. وهكذا ، لذا فإننى قررت عن كامل اقتناع أن أكتفى بسرد ما لدى من رؤى فى مجموعة من النقاط غير المبوبة كما يلى :

أولاً : مواجهة الزيادة السكانية :

وأقترح فى هذا الشأن تطبيق مبدأ المجانية النسبية على مصروفات التعليم والتى تناولناها بالتفصيل فى طوق النجاة الثانى لما يتضمنه هذا المبدأ من إيجابيات متعددة يعنينا منها الآن البند الخاص بشروط التمتع بالإعفاءات الخاصة بالمصروفات الدراسية والتى اقترحت ربطها بعدد أطفال الأسرة ، بحيث تتمتع الأسرة بالإعفاءات المقررة لها عن الطفلين الأول والثانى فقط على أن تحرم من هذه الاعفاءات اعتبارًا من الطفل الثالث (

وتجدر الإشارة إلى أن المعنى هم الإخوة الأشقاء) وهو إجراء أعتقد جدواه فى الحد من الزيادة السكانية سواء الحالية ــ وهى مقبولة ــ أو المنتظرة مستقبلاً ــ وأتوقع تناميها ــ إذا ماتمكنت الدولة من الانتصار على أزماتها الإسكانية والاقتصادية .

ثانيًا : إعادة تخطيط واقعنا الإسكانى والعمرانى وفقًا للضوابط التالية :

١- إصدار قرار جمهورى بإيقاف بناء المساكن داخل المحافظات والمدن والقرى التى تعانى كثافة سكانية مرتفعة ، وأعتقد أنه بإمكاننا تحديد الكثافة السكانية المقبولة باستحداث معادلة تتوازن فيها عناصر السكان والطرق و المساحات الخضراء والمؤسسات الخدمية على اختلافها ، كالمؤسسات التعليمية والصحية والأمنية .. إلخ ، هذا وأقترح أن يكون لهذا القرار مدة إلزامية قدرها عشرون عامًا يتم النظر بعدها فى تجديد أو إيقاف العمل به وفق ما تعكسه ملامح الواقع آنذاك .

٢- تحديد أولويات خاصة بكل محافظة أو مدينة أو قرية لاستغلال الأراضى الفضاء بها أو التى ستصير فضاءً خلال فترة سريان القرار المشار إليه ، وبحيث يتم التنسيق بين هذه الأولويات وغيرها فى إطار خطة تحديث قومية شاملة أرى أن تأخذ فى الاعتبار أمرًا غاية فى الأهمية ألا وهو إعادة هيكلة القوى العاملة المصرية وكذا مختلف قطاعات التنمية بما يتناسب مع أهداف قومية يجب تحديدها (سيتم تناول هذا البند لاحقًا بصورة أكثر تعمقًا ضمن البنود التالية) .

٣- إيقاف منح تراخيص عمل للمحال التجارية أسفل المنشآت السكنية أو الإدارية أو غيرها ، واستبدالها تدريجيًا بالجراجات ومواقف الانتظار وبحيث يتزامن مع هذا الإجراء التوسع فى إنشاء المراكز التجارية الكبرى فى كل حى بحيث تلبى كافة رغبات واحتياجات سكان هذا الحى بدءًا من الأغذية والأدوية وانتهاءً بالمصنوعات الخفيفة كالملابس والأحذية وبحيث يتم منح المواطن صاحب الحق محلاً بديلاً أو تعويضه ماديًا بحسب رغبته .

٤ - إنشاء مجمع صيانة فى كل حى بحيث تتجمع فيه ورش الصيانة المختلفة

كالسيارات والأجهزة الكهربائية وأعمال النجارة والحدادة وغيرها من المجالات .

٥ - إقامة أسواق تجارية محدودة أعلى مواقف انتظار السيارات ومواقف أتوبيسات النقل العام مع تقسيمها إلى محال بمساحات محدودة وبحيث يتم الإعلان عن تأجيرها لفئات محددة (أقترح إعطاء الأولوية فيها للباعة الجائلين) بحسب محال إقامتهم على أن يتم تحصيل هذه الإيجارات شهريًا بمعرفة موظفين رسميين بالدولة وبحيث يتضمن الإيجار على مبلغ إشتراك المستأجر فى التأمينات الاجتماعية ، وبحيث يمنح المستأجر مهلة محددة لاستخراج بطاقة ضريبية وسجل تجارى ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن يكون عقد الإيجار ساريًا مدى الحياة وفق ضوابط وشروط محددة أهمها ألا يكون المستأجر حائزًا لمحل آخر وألا يكون له نشاط آخر للكسب على مستوى الجمهورية طيلة سريان فترة الإيجار وأنه حال ثبوت ما يخالف هذا يتحمل المستأجر غرامة رادعة مع إنهاء عقد إيجاره ، هذا ومن المفضل حال وفاة المستأجر أن يتم نقل عقد الإيجار إلى زوجته أو أحد أبنائه بنفس الشروط السابقة .

وإنه لمن قبيل الحق أن أوضح ما لهذه الخطوة من إيجابيات متعددة ذات أبعاد عديدة ، تنظيمية واجتماعية ومرورية وتأمينية وضريبية ، إذ أنها دون شك ستفتح مجالات عمل متعددة أمام بعض الفئات المهددة بالفناء كما أنها ستتيح لفئات أخرى فرصة العمل الشريف المشروع كما أنها ستتيح للدولة أن تشمل المزيد من المواطنين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والضريبية بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

٦ ــ إقامة مجمعات حكومية أشبه بمجمع التحرير فى كل محافظات الجمهورية ومدنها الكبرى ومنحها الصلاحيات الكفيلة بتقليص مركزية الآداء والقرار ، وذلك لتمكينها من إنهاء مصالح المواطنين دون ضرورة فى الرجوع إلى الجهاز الإدارى بالعاصمة وتحميل مرافقها بما لا طاقة لها به من أعباء ، على أن تعطى الأولوية للعمل فى هذه المجمعات لأبناء نفس المحافظة سواء المقيمين بها أو المغتربين بالمحافظات الأخرى (بقرارات نقل) فإن لم تتوافر المؤهلات والدرجات الوظيفية المطلوبة فليكن من أبناء أقرب المدن أو المحافظات .

ثالثـًا : استحداث مخـطط زمنى طموح وجاد للتخلص من العشوائيات :

يتم تنفيذها على مدى أربعة خـطط خمسية تهدف إلى التخلص نهائيًا من العشوائيات القائمة حاليًا على مستوى الجمهورية بعد تقسيمها إلى عشوائيات قابلة للتحديث وعشوائيات واجبة الإزالة وهى التى سنركز عليها فيما يلى من اقتراحات :

١ــ وضع خريطة دقيقة للعشوائيات القائمة حاليًا ومخـطط زمنى مداه الأقصى عشرون عامًا مقسم إلى أربعة مخططات متكاملة تحمل الملامح النهائية لمدن شاملة لكل أوجه الحياه قدرالإمكان أو بالتكامل مع أقرب المدن .

٢ ــ تقسيم المساحة الإجمالية لكل منطقة عشوائية إلى أربعة مساحات متساوية قدر الإمكان .

٣ ــ البدء الفورى فى إخلاء المساحة الأولى من كل منطقة وتسكين أهلها بالمدن الجديدة القائمة حاليًا مع تزويدها بكل الخدمات والأنشطة التى تؤهلها إلى الانفصام شبه الكامل عن العاصمة الأم ، وأرى أن يطبق هذا البند على كل ما هو قائم من مخالفات بناء من المؤكد أنها ستتسبب فى المزيد من الكوارث كتلك التى حدثت بانهيار إحدى عمارات مدينة نصر والمكونةمن أحد عشر طابقـًا منهم سبعةطوابق تم بناؤهم دون ترخيص بما تسبب فى إزهاق أرواح الأبرياء وإهدار ممتلكاتهم وتبديد أمنهم وأمانهم ، ولا أدرى لما دأبت حكوماتنا على ألا تفيق إلا بعد حلول الكوارث ، إن مثل هذه المخالفات التى تهدد حياة الناس وتروعهم وتبدد ممتلكاتهم يجب أن تواجه بكل حسم وشدة وألا تأخذنا بالمتسببين فيها أدنى مشاعر الرحمة .

٤ــ يتم بالتوازى مع مرحلة الإخلاء إعادة تشييد المدينة أخذًا فى الاعتبار احتياجاتها المستقبلية من كافة الخدمات وبخاصة المؤسسات التعليمية والصحية والأمنية .

٥ ــ مراعاة تشييد المبانى السكانية الجديدة فى هذه المدن وفق مواصفات خاصة يراعى فيها ألا يتعدى الحد الأقصى للارتفاعات خمسة طوابق مع إنشاء جراجات خاصة أسفل المبانى ، إذ أن تحديد الارتفاعات يحقق العديد من الإيجابيات ، فهو يتيح توزيع أفضل

للسكان وقدرة أعلى وعمرًا أطول لكل مرافق الدولة كما أنه يضيف إلى السلامة النفسية للمواطنين بما يساعدهم على المزيد من العطاء والتميز كما أنه يحقق عمقًا أمنيًا على الأرض كما أنه يتيح قدرًا أعلى من مقومات الأمان للمبانى فى مواجهتها لأية طوارئ طبيعية أو مفتعلة .

٦ ــ مراعاة الاعتبارات السابق ذكرها من حيث عدم إنشاء محال أسفل المبانى والاستغناء عنها بإقامة مراكز تجارية ومجمعات صيانة كما سبقت الإشارة .

٧ــ الإعلان عن بيع الوحدات السكانية فى هذه المدن لتوفير جزء من التمويل اللازم لاستكمال المخطط .

٨ــ تزويد هذه المدن بشبكة مواصلات بما يتناسب واحتياجات الطبقات الاجتماعية المختلفة .

رابعًا : وضع وتطبيق معايير صارمة لتحقيق الانضباط والاستقرار فى الشارع المصرى :

١ ــ الارتفاع بسن استخراج تراخيص القيادة إلى أربعة وعشرين عامًا (لحاملى المؤهلات العليا) واثنين وعشرين عامًا (لحاملى المؤهلات فوق المتوسطة) وواحد وعشرين عامًا (لحاملى المؤهلات المتوسطة وما دونها) مراعاة لسن الحصول على المؤهل وآداء الخدمة الوطنية (عسكرية أو مدنية) ، وقد أرى ويرى كل وطنى مخلص أن إصدار وتطبيق هذا القرار بعدالة تامة على الجميع سوف يحقق عدة إيجابيات لا يختلف بشأنها اثنان اللهم إلا إن كان أحدهم ينتمى إلى تلك الفئات التى اعتادت أن تطأ القانون بقدميها وألا ترى سوى مصالحها فقط دونما أدنى اهتمام بالمصالح العليا للوطن وللغالبية العظمى من أبنائه .

إذ أرى أن تشريع قانون لتحقيق هذا الهدف سوف يفيد فى التقليل إلى حد كبير من اختناقات المرور وتجاوزات الأفراد ، إضافة لاعتقادى بأنه كفيل بتقليل حوادث الطرق التى يتسبب في نسبة عالية منها الشباب المراهقين الذين اعتادوا التعامل مع الطرق

ومستخدميها بخليط من مشاعر التهور واللامبالاة والتعالى التى تتصف بها هذه الفئات السنية لا سيما وإن كانت تستند إلى حماية حاملى إحدى الألقاب التى ألغتها الثورة .

٢ ــ تعديل تعريفة سيارات التاكسى بما يحقق خطوة أقرب للعدالة والانضباط المفقود، إذ أرى أن تكون البندير ة بمبلغ جنيه واحد وأن تكون تسعيرة السير بواقع جنيه عن كل كيلو متر ، وبحيث يتم إعادة النظر فى هذه التسعيرة دوريًا كل خمسة أعوام ، وفى هذا الخصوص فإننى أرى إيقاف منح تراخيص جديدة لتسيير مركبات التاكسى فى المدن التى تعانى كثافة مرتفعة فى سيارات الأجرة بأنواعها المتعددة ولو لمدة خمسة أعوام يعاد النظر بعدها فى مدى الحاجة إلى استمرار الوقف أو إلغائه .

٣ ــ فيما يختص بمنظومة النقل العام وبعض قضايا المرور :

تتمثل منظومة النقل العام فى وسائل المواصلات العامة بصورها المتعددة ومجالات عملها المختلفة بالإضافة إلى الكيفية التى تدار بها هذه الوسائل وأسلوب تشغيلها بما يتضمنه من أعمال صيانة وإحلال وتجديد وخلافه .

ولكننى سأركز فى هذا التناول على وسائل المواصلات العامة العاملة فوق الأرض باعتبارها تمثل من جهة الجانب الأكبر من إجمالى وسائل المواصلات العامة ، ومن جهة أخرى باعتبارها أكثر وسائل المواصلات العامة تأثيرًا على الحياة اليومية للقاعدة العريضة من المواطنين سواء من مستخدميها أو من مستخدمى الطرق بصفة عامة ، وهو فى إجماليه تأثيرًا سلبيًا وإن كان بعيدًا كل البعد عن مسالك ومدارك أصحاب المواكب !!

ولعله من منطق التناول أن نؤكد على الحقيقة التى تفيد بأن وسائل المواصلات العامة قد أنشئت لكى تقدم خدمة بمقابل إلى القاعدة العريضة من الشعب وبحيث تهدف هذه الخدمة إلى رفع المعاناة عن أفراد الشعب ماديًا وبدنيًا وذلك باعتبار هذه الخدمة إحدى أدوات الدولة فى تنمية الاقتصاد بصورة مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد ، ولكن الواقع فى كثير من الأحيان إن دل فإنما يدل على عكس ذلك تمامًا ، إذ أن أغلب وسائل المواصلات العامة بصورتها وقدراتها الحالية وأسلوب إدارتها وتشغيلها وصيانتها إنما تعتبر أحد

الأسباب الرئيسية فى إعاقة انسياب حركة المرور على الطرق ، وذلك لسوء حالتها الفنية وما يترتب عليها من أعطال متكررة بالإضافة لضخامة حجمها وقلة إمكانياتها ، الأمر الذى يتسبب فى تحميل المواطنين بالمزيد من الأعباء التى تتمثل فى تبديد المزيد من طاقاتهم وأوقاتهم التى من المفترض أن تجتهد الدولة فى حسن استغلالها وتوظيفها لخدمة أغراض التنمية التى تسعى إليها أو تدعى السعى إليها .

من هنا كان من الضرورى وفقـاً لمنهج هذا الكتاب ــ وبالتكامل مع باقى الحلول المعنية بخيوط بيت العنكبوت - ألا أتجاهل الإشارة إلى حتمية إحداث تغييرات جذرية فى منظومة النقل العام للتحول بها من الجانب السلبى المباشر وغير المباشر فى اقتصادنا إلى الجانب الإيجابى ، ولعلنى أؤكد على أن هذه القضية رغم أهميتها إلا أنها ليست قضية قائمة بذاتها فهى تتصل اتصالاً وثيقـاً بالعديد من القضايا المكونة لبيت العنكبوت كقضية سوء التوزيع السكانى والإسكانى وقضية عدم توافر المقومات والمواصفات السليمة فى أغلب الطرق وكذا قضية غياب أحد أهم عناصر الثروة التى سنتناوله لاحقـاً ألا وهو الضمير الإنسانى ، ولكننى سأحاول استخلاص القضية من شوائبها باقتراح الآتى :

ــ التحول التدريجى إلى تعميم استخدام عربات الميكروباص بدلاً من أتوبيسات ومينى باصات النقل العاملة حاليًا ، والاستفادة التامة من النجاح الذى حققته تجربة القطاع الخاص فى هذا الشأن .

ــ التزامًا بعدم الإضرار بمصالح مالكى الميكروباص وسائقيها ، فإننى أقترح شراء هذه العربات ممن يرغب من مالكيها بالسعر العادل ، وإعطاء أولوية لسائقيها الحاليين فى التعيين بالهيئة بما يحقق العديد من الأبعاد الاجتماعية المهمة .

ــ تشديد الرقابة على خـطوط السير وبخاصة التى تخدم المدن الجديدة والمناطق النائية مع التوسع فى ساعات العمل التدريجى حتى يتم تغطية ساعات اليوم بالكامل وفق ضوابط تشغيل اقتصادية .

ــ حتمية تحديث وتطوير وضبط الآداء فى ورش الصيانة التابعة للهيئة ، وإن تعذر هـذا

فإننى أقترح النظر فى مدى جدوى بيعها إلى القطاع الخاص وإسناد مهام الصيانة إليها دونما مساس بحق العمال الحاليين فى الاستقرار الوظيفى بكل أبعاده .

٤ ــ عدم التوسع فى وسائل المواصلات التى تعمل تحت الأرض (الأنفاق) رغم ما حققته من إيجابيات لما تتطلبه من تكاليف باهظة من الممكن استخدامها فى أوجه متعددة تحقق جدوى أكبر للمجتمع ككل ، كما أننى أعتبر هذه الوسيلة تدعم وتكرس الكثافة السكانية الرأسية باعتبارها أسلوبًا للهروب من مشكلة الكثافة السكانية وليست أسلوبًا لحلها ، إضافة لكونها وسيلة خادعة إذ أنها تقتطع جزءًا ليس بالقليل من مسطحات الأرض رغم أنها وصفًا وفرضًا وسيلة أنفاق .

أما فيما يختص بوسائل النقل العامة المائية فإننى أدعو إلى إحلالها بوسائل أكثر كفاءة وأمنًا مع التوسع في أعدادها وساعات عملها وتعميمها على مستوى الجمهورية لتخفيف العبء قدر الممكن عن وسائل المواصلات العامة الأخرى .

٥ ــ تجدر الإشارة فى هذا الخصوص إلى ضرورة منح رجال المرور الصلاحيات الكافية والكفيلة بتنفيذ ما يكلفون به من مهام دون التعرض لسخافات بعض الفئات الاستثنائية التى ترى أنها فوق القانون وفوق سلطات المجتمع .

٦ ــ النظر فى مدى إمكان منح رجال الشرطة صلاحيات أوسع دون التقيد بالهياكل الإدارية للتمكن من مواجهة كل صور الفساد ، إذ ليس مقبولاً على سبيل المثال أن يقف رجل المرور مكتوف الأيدى فاقد الحيلة والوسيلة تجاه خروج بعض المارة عن قواعد الآداب العامة لمجرد أن الحفاظ على هذه الآداب والمعاقبة على تجاوزها هى من المهام المنوطة بجهاز شرطى آخر ، إذ أننى أرى فى هذا الواقع إهدارًا لهيبة رجال الشرطة وهى هيبة حتمية وضرورية لتحقيق كل صور الانضباط المفقود .

٧ ــ نقل جميع السفارات العربية والأجنبية ومختلف الأجهزة الدولية إلى خارج كردون المدينة ، حيث أقترح إقامة مدينة كاملة ومستقلة لهذه الجهات والاكتفاء بإقامة مبنى فى كل محافظة به مكاتب تمثيل لهذه السفارات والجهات كى يقوم بدور الوسيط بين المواطنين وهذه

الجهات بما أراه كفيلاً بتحقيق مزايا أمنية ومرورية عديدة .

٨ــ النظر فى إمكان تشريع قانون يحظر على المواطن أن يحوز أكثر من سيارة ملاكى .

٩ ــ إيجاد حل عادل لما يشعر به المواطنون من مذلة ومهانة لدى مرور مواكب كبار المسئولين التى تصيب حركة المرور بالشلل التام الأمر الذى يترتب عليه تعطل جميع أوجه الحياة بكل ما فيها من أبعاد عملية وأمنية وصحية لها آثار سلبية متعددة على المصالح الفردية والعامة ، وإن كنت أقترح حال تمسك المسئولين بمظاهر الأبهة ومواكب الفرعنة أن يتم نقل جميع الوزارات وأجهزة السلطة والحكم إلى خارج المدن أسوة بما تم اقتراحه فى البند رقم (٦) .

خامسًا : تفعيل الآداء الاقتصادى مع التمسك بقيم العدالة والمساواة وفقًا للنقاط التالية :

(١) ربط الإنفاق العام بالأهداف الوطنية :

وأرى فى هذا الشأن حتمية ربط كافة أوجه الإنفاق العام بالأهداف الوطنية ، بمعنى حتمية أن يحقق كل وجه من أوجه الإنفاق العام جدوى مباشرة أو غير مباشرة تفوق قيمتها ما تم إنفاقه ، وهذا لا يعنى التقليل من النفقات ذات البعد الاجتماعى لأن هذه النفقات إذا نجحت فى تحقيق أهدافها فهى من دون شك ستكون قد حققت عائدات إيجابية وهى عائدات فى أغلبها غير منظورة ولكنها تصب فى العائدات المنظورة بصورة أو بأخرى ، إلا أننى أفضل أن يتم التركيز فى النفقات العامة ذات البعد الاجتماعى على رءوس القضايا وليس على أذيالها فهذا أجدى وأنفع بل وأوفر .. كيف ؟

نحن نرى على سبيل المثال أن الدولة عاجزة عن توفير البيئة العلاجية الكريمة للمواطنين وبخاصة بعد تفشى العديد والعديد من الأمراض الفتاكة بين مختلف الفئات السنية وهو أمر له تداعياته الخطيرة على نجاح المجتمع فى تحقيق طفرات تنموية كما أن له تداعياته الأخطر فى المستقبل على الأمن القومى بأشمل تعريفاته رغم أن الكثير مما ينفق على أوجه العلاج كان من الممكن توجيهه لتلافى نشأة المرض ذاته وبالتالى فإن المجتمع حتى وإن

تساوت إنفاقاته فى الحالتين إلا أنه سيكون فى الحالة الثانية قد حقق عائدات إيجابية غير منظورة ولكنها ستصب بصورة أو بأخرى فى العائدات المنظورة لكون المجتمع فى هذه الحالة ستكون طاقاته التنموية (المتمثلة فى حاصل جمع طاقات أفراده) أكبر وأكفأ لتمتع أفراده بالمقومات الصحية السليمة والتى ستصب بدورها فى تدعيم الأمن القومى بمفهومه الأشمل .

كان هذا مجرد مثال للتوضيح ، ولكننى سأورد فيما يلى بعض أهم وأكبر أوجه الإنفاق العام الذى لا أراه ذا جدوى أو أرى جدواه أقل كثيرًا من حجمه :

ــ إعادة النظر فيما يحصل عليه كبار المسئولين من مزايا نقدية وعينية مباشرة وغير مباشرة ، إذ أرى أن تقتصر هذه المزايا على مكافأة شهرية لاتتعدى خمسون ألف جنيه لرئيس الدولة وخمسة وثلاثون ألف جنيه لكل من نائبه ورئيس الوزراء وخمسة وعشرون ألف جنيه لكل وزير ومحافظ ، وبحيث يتم النظر فيها بالزيادة أو النقص كل عشرة أعوام بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية .

ــ إلغاء كافة المزايا النقدية والعينية الأخرى التى يحصل عليها أى مسئول تطبيقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية ، إذ يجب استئذان الشعب ممثلاً فى نوابه ــ باعتباره المتحمل الحقيقى والوحيد لكل ما يتمتع به هؤلاء من مظاهر الترف والبذخ ــ حين الرغبة فى تجاوزها بتخصيص سيارات لانتقال المسئولين وعائلاتهم إضافة لما يتمتعون به من تكاليف أمنية هى فى أغلب الحالات مبالغ فيها إلى درجة غير مقبولة ، لذا فإننى أرى ألا ضرورة على الإطلاق أن تخصص لمسئولين فى بلد فقير كمصر سيارات كالتى نراها لتخدمهم فى تنقلاتهم الرسمية والشخصية بل والعائلية ترافقها فى كل هذه الحالات قوة حراسة لامبرر لها إذ يكفى تمامًا أن تخصص لكل مسئول إحدى السيارات البسيطة التى يتم تجميعها محلياً وأن تخصص له قوة حراسة من شخصين على الأكثر مالم يكن شاغلاً لأحد المناصب ذات الأبعاد الخاصة كرئيس الدولة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ــ يضاف إليهم لظروف استثنائية غير دائمة وزيرى التعليم ووزراء المجموعة الاقتصادية ــ إذ ليس مقبولاً بأى منطق أن يصر مسئولينا على التمتع بنفس مظاهر الترف والبذخ الشائعة فى

بلدان العالم الأول رغم أنهم على علم تام بأننا من دول العالم الثالث بل أننا من الدول التى يبدو أنها ترغب فى إقامة عالم رابع وفقًا لما تتيحه التقارير الدولية من مؤشرات، وظنى أنه غنى عن الذكر التفصيلى أن مالم يذكر من تكاليف أخرى لشغل المنصب يسرى عليها ما تم اقتراحه من تخفيضات على المزايا النقدية ونفقات الانتقال والحراسات الشرفية، إذ من الواجب النظر إلى القيادة باعتبارها قدوة، وأن القدوة توجب على القيادة أن تلتزم بما تلزم به أتباعها استحقاقًا لولائهم وضمانًا لانتمائهم.

ـ إلغاء أو الإقلال الشديد من إقامة الحفلات الرسمية التى باتت ظاهرة ومظهرًا تتبارى فيه مختلف الوزارات وكأنها صارت الوسيلة الوحيدة للاحتفال بمناسبات الوطن الحقيقية والمفتعلة، وفى هذا السياق يبدو منطقيًا أن ندعو إلى تقليل مصروفات إقامة حفلات الاستقبال للشخصيات والوفود والمؤتمرات وإعلانات الوفاء والوفاة والتهانى والمبايعة وخلافه من صور النفاق الرخيص الذى تستقطع تكاليفه من حق المواطن فى الحياة دونما أدنى خجل أو حياء من صاحب الحق.

ـ عدم التوسع فى إقامة الأجهزة الإدارية بالدولة أيًا كانت مسمياتها مالم تكن لضرورة قصوى ومالم يكن لها بديل له نفس الاختصاص أو يمكن تكليفه بنفس المهمة، إذ أننى لا أرى جدوى من الغالبية العظمى من المجالس القومية المتخصصة وغير المتخصصة وأمثالها، إذ مامعنى ـ على سبيل المثال ـ إنشاء مجلس قومى للمرأة وآخر للأمومة والطفولة، أليست المرأة فى كل أحوالها وأليسو الأطفال فى كل مراحلهم هم مواطنون مصريون ولهم حقوق وعليهم واجبات كفلتها القوانين، ثم ما معنى وما الضرورة لإقامة مجلس قومى لحقوق الإنسان، وكأنه اعتراف ضمنى من الدولة بأن هذه الحقوق لم تتحقق ولم تكن لتتحقق لولا هذا المجلس، وكأنه اعتراف إجمالى من الدولة بأن كل ما لديها من قوانين ومؤسسات ماهى إلا كم مهمل وديكور غير فعال، والحال إن كان هكذا فإن ما لم يحققه القانون من الأوقع أن هذه المجالس سوف تعجز عن تحقيقه ولكنها فقط سوف تنجح فى إرهاق ميزانية الدولة دون أدنى مبرر اللهم إلا مجاملة البعض بالمناصب ومزاياها.

ـ إعداد قائمة بأولويات الإنفاق العام تعرض على مجلسى الشعب والشورى

لإقرارها سنويًا ، إذ ليس من الحكمة فى شىء أن تنفق المليارات على بناء الأرصفة ثم هدمها وإعادة بنائها أو على تجديد بعض الآثار التى لا تحقق أدنى عائد للوطن أو لمنح مساعدات إلى الأندية الرياضية التى هى أحد أكبر مظاهر تخلفنا الشعبى خاصة أن أحدث لاعبيها تفوق إيراداته السنوية ــ وربما الشهرية ــ ما يمكن أن يحققه عالم جليل فى أى مجال من مجالات العلم طوال حياته رغم أن الأول هو مجرد لاعب بينما الثانى هو أحد بناة الوطن ، لا منطق فى كل هذا والوطن وأبنائه فى أشد الحاجة إلى مزيد من المدارس والجامعات والمستشفيات والإنفاق على أوجه البحث العلمى والتوسع فى إنشاء مدن جديدة لامتصاص سلبيات التزايد السكانى بدلاً من إنشاء مترو الأنفاق والجراجات المتعددة الطوابق والأنفاق والكبارى ناهيك عن تنظيم كأس العالم لعام ٢٠١٠ والذى تدعى الحكومة أنه مشروع وطنى لمصر والمصريين ، هذا المشروع الذى تبلغ تكاليفه المبدئية للإنشاءات والدعاية فقط ما يقرب من اثنين مليار دولار ، أى أربعة عشر مليار جنيه ، أى مايقرب من نصف الميزانية الرسمية المخصصة لتعليم إحدى وعشرين مليون طالب وطالبة، أى مايقرب من ضعف ميزانية الرعاية الصحية للشعب بأكمله ، وأن يتم هذا كله فى انتظار عائدات مستقبلية غير مؤكدة فهذه هى المأساة لا تطاولها مأساة سوى مأساة توالى حكومات العجز والفشل على هذه الأمة المبتلاة.

(٢) الاستغلال الأمثل لطاقات الوطن وثرواته :

نحن الآن بصدد أحد أهم عناصر ثانى دعامتى الحضارات القوية التى أفضنا فى تناول دعامتها الأولى فى طوق النجاة الثانى ، إننا الآن بصدد تناول جديد لبعض أهم قضايانا الاقتصادية لنخرج بها من قبور المراجع النظرية إلى آفاق الواقع العملية التى صرنا على يقين لا يخالطه الشك بأن مسئولينا يجهلونها بنفس قدر علمهم بالنظريات ، إنه يقين هم الذين أثبتوه لنا بفشلهم الدائم وعجزهم التام عن تحقيق أية إنجازات على أرض الواقع ، فقد تبين لنا بعد انقضاء عهد طلعت حرب أن خلفاءه فى أغلبهم ــ وهم من الأساتذة الأكاديميين ــ لا يملكون سوى قواميس المصطلحات والمنحنيات الهابطة والصاعدة ومنطوق النظريات ونتائجها ، هذه هى ثروتهم الفكرية فى عالم الاقتصاد .. فيها درسوا وبها نالوا درجاتهم

العلمية النظرية .. هذه هى حدودهم الفكرية التى حرمتهم علم الواقع وحرمت شعوبهم ثمرة التقدم والرقى ، من هنا كان حتميًا أن نتناول واقعنا الاقتصادى بالتحليل لتجريده من السلبيات ومحاولة تزويده بالإيجابيات التى تتيح له النماء والتطور وتمده بمقومات القدرة والقدوة ، وهو ما أظنه يتطلب منا تعريف الثروة من منظور جديد ، وطرح بعض الرؤى العملية فى كيفية استغلالها وفيما يجب أن تقوم عليه التجارة الدولية من مقومات ، فإذا بحثنا عن معنى محدد لكلمة الثروة ــ بعيدًا عن قواميس اللغات ــ فى الواقع الدولى فمن المؤكد أننا سنبوء بالفشل ، إذ أننا سنفاجأ بأن ثمة العديد من التعريفات التى ستحملها إلينا قواميس الواقع فى كل دولة على قدر ما يدركه مسئولوها من معانى الكلمة وأبعادها .

والحق أن تعريف الثروة على أرض الواقع ــ بعيدًا عن سفسطة ببغاوات السلطة ــ هو أحد أهم الخطوط الفاصلة بين الدول السفلية المتخلفة والدول العلوية المتقدمة (واسمحوا لى ألا أطلق على الدول السفلية صفة النامية باعتبار النمو صفة وهدف لجميع الدول) ، ففى بعض الدول سوف نجد أن التعريف الواقعى للثروات القومية يقتصر على ما تملكه الدولة من معادن وخامات أولية ، وفى دول أخرى سوف نجد التعريف قد اتسع ليشمل المياه والأرض والامتداد الجغرافى والمناخ ، وفى دول أخرى سوف نجد التعريف قد اتسع ليشمل العنصر البشرى وقدرته على العطاء والتميز والابتكار والتنسيق بين الثروات المتعددة بما فيها ثروة الوقت لتعظيم الناتج القومى .

ويبقى دائمًا أهم عناصر الثروة غائبًا مستبعدًا منسيًا وهو عنصر الضمير الذى أراه أثمن ثروة يمكن لبلد أن يمتلكها ، لأن وجود هذا العنصر داخل أفراد المجتمع يجعل هذا المجتمع قادرًا على تحقيق الكثير حتى وإن قلت عناصر الثروة الأخرى فى حين أن غيابه حتى وإن توافرت الثروات الأخرى يعتبر نذيرًا بالانحدار ، لأننى أعتقد أن كل الإيجابيات فى غيبة الضمير ماهى إلا سلبيات مؤجلة !!

وما يعنينا أيها الإخوة من هذا كله هو موقع أمتنا من هذه التعريفات للثروة ، فما هو التعريف الذى نؤمن به ونعمل فى إطاره ؟ سوف أترك لكم الإجابة باعتبارها أبسط من أن نفرد لها السطور متجاوزًا إياها إلى حيث بعض الرؤى التى أظنها صالحة للتطبيق

وأظنها قادرة على تحقيق بعض الإيجابيات :

* فيما يختص بالخامات الأولية وما فى حكمها من خامات فرعية كالمحاصيل الزراعية فسوف نتناولها فى البند التالى الذى سنتناول فيه إحدى أهم قضايانا الاقتصادية ألا وهى التجارة الدولية بعنصريها التصدير والاستيراد .

* إصدار قوانين رادعة لكل من يتسبب عمدًا فى تلويث نهر النيل وما يتفرع عنه من ترع ومجارى مائية وكذا كل من يتسبب فى تلويث الهواء وإتلاف الغذاء ، واعتبارها جميعًا قضايا أمن قومى من الدرجة الأولى أو قضايا خيانة عظمى ، إذ أنها تحرم الوطن من طاقات أبنائه وتصيبهم بكل صور العجز العاجل منها والآجل ، أى أنها تدمر الوطن وهى على هذا أشد خطرًا من قضايا التجسس والعمالة ولكن هذا الأمر ترتبط عدالة تطبيقه بحتمية أن تتحمل الدولة مسئولياتها فى توفير البدائل العادلة لتلافى هذه الجرائم ، كما تقع على الحكومة مسئولية استغلال الثروة المائية بكفاءة ورشد أقترح بشأنهما ما يلى :

ـ إمداد المدن الجديدة ـ المقامة أو المزمع ـ إقامتها بثلاث خطوط مياه تصل إلى جميع مرافق ومنشآت المدينة وبحيث يضخ أحدها مياهًا فائقة النقاء للتناول الآدمى وبحيث يتم ضخها لفترات يومية محدودة ومحددة ، وثانيها مياه منقاة جزئيًا إلى الدرجة التى يمكن معها استخدامها فى الأغراض الشخصية والمنزلية ، وثالثها مياه غير منقاه كلية وتضخ من مياه النهر مباشرة إلى هذه المدن لاستخدامها فى أغراض الرى وعمليات نظافة الشوارع والسيارات وخلافه.

ـ بحث مدى إمكان تقليل الفاقد من مياه النيل بإقامة سدود أخرى على مجرى النهر يتم تحويل فائضها إلى ترع ومجارى مائية يتم شقها فى مواقع يمكن استصلاحها أو إعمارها.

ـ التوسع فى استغلال ما لدينا من مجارى مائية فى أوجه النقل والانتقال .

ـ الاهتمام بإنشاء شركات استثمارية عملاقة لصيد الأسماك وتصنيعها لتلبية حاجات الاستهلاك المحلى والتصدير للخارج ووضع القوانين المنظمة لعمليات الصيد العشوائية وتضمينها عقوبات صارمة لكل من يتسبب عمدًا فى الإضرار بثرواتنا المائية المتعددة ، إذ من

المنطق أن بلدًا يجرى فيه نهر النيل بكل ما يتفرع عنه من مجارى مائية ويطل شرقًا على البحرالأحمر وشمالاً على البحر المتوسط ويربط بينهما مجرى مائى ضخم وهو قناة السويس العملاقة أن يكون من كبار مصدرى ومستهلكى الأسماك عالميًا .

* إنشاء خرائط تفصيلية عن جميع الأراضى غير المستغلة داخل كردونات المدن وخارجها على مستوى الجمهورية وتحديد الأسباب التى تعوق استغلالها والانتفاع بها ثم تحديد البدائل المختلفة لاستغلالها وتحقيق أفضل جدوى اقتصادية منها ، الأمر الذى يتطلب ما يلى :

ـ تغليظ العقوبات على كل من يعتدى على الأراضى الزراعية بأى صورة من الصور التى قد تغير من طبيعتها أو تحول دون استخدامها .

ـ حصر الأراضى والعقارات المعطلة التابعة للأوقاف والآثار والجهات الحكومية المختلفة وإعادة الحياة إليها باستغلالها فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والصحية .. إلخ ، مالم تكن محققة لعائدات اقتصادية فعلية متميزة .

ـ تحرير صحرائنا الغربية من حقول الألغام المجهولة التى زرعت فيها إبان الحرب العالمية الثانية ، والتى تخلى زارعوها عن مسئولياتهم الإنسانية بنزعها أو حتى بالمشاركة فى نزعها أو حتى بمنحنا الخرائط المحددة لمواقعها ، الأمر الذى يتيح لنا اختيارًا واحدًا وهو أن نحرر هذه الأرض شبه المحتلة بالجهود الذاتية ، وأقترح فى هذا الشأن وضع مخطط زمنى تقوم الأسلحة المختصة فى قواتنا المسلحة بتنفيذه وبحيث تتم تنمية الأجزاء التى سيتم تطهيرها من الألغام بالتوازى مع استمرار مخطط التطهير لإدخال هذه الأرض بكل ما تمثله من ثروات زراعية ومعدنية وبترولية وإسكانية إلى دائرة الثروات الاقتصادية العاملة .

* التوسع الإسكانى أفقيًا فى شتى البقاع التى يمكن إمدادها بأسباب الحياة كالماء والكهرباء ومختلف المرافق ، مع التركيز فى تنمية كل بقعة بإقامة المشروعات التى تناسب البيئة الطبيعية لهذه البقعة بما يضمن لهذه المشروعات مقومات التميز فى الجودة والسعر .

* بحث مدى إمكانية منح بعض المؤسسات السياحية العالمية حق إدارة بعض الأماكن

السياحية بما يحقق عائد أفضل للاقتصاد الوطنى تحت إشراف ورقابة وطنية خالصة ووفق ضوابط وطنية خالصة .

* الاهتمام بتأهيل الثروة البشرية علميًا وأخلاقيًا (كما أسلفنا فى طوقى النجاة الأول والثانى) بترسيخ قيم الحضارة فى نفوس المواطنين وتطبيق سياسة تعليم تقوم على مبدأ التخصص التدريجى المستوعب لطاقات وكفاءات أبنائنا ثم الاهتمام بربط مخرجات التعليم (تخصصات الخريجين) بخطط التنمية ، وعدم إهدار ثروات الوطن فى أبنائه فى منظومة عمل عشوائية لا تراعى ولا تحترم طبيعة التخصص الذى ناله الخريج كما هو كائن فى الواقع حيث ترى الغالبية العظمى بعد تخرجهم يعملون فى مجالات أبعد مايكون عن طبيعة دراستهم ، بما يعنى إهدار كل ما تم بذله من مجهودات وطاقات وإمكانيات طوال أعوام الدراسة ، كما أن النجاح فى استغلال الثروة البشرية يتطلب حتمية أن يتوافر فى كل مستويات السلطة القدوة الصالحة القادرة على تطبيق قيم الحق والعدل والرحمة جنبًا إلى جنب مع متطلبات الحزم والحسم وتنشيط الآداء بما يتيح للشباب قوى دفع معنوية هائلة من المؤكد أنها ستخدم مسيرتهم وبالتالى مسيرة الوطن نحو طموحاته الكبرى .

(٣) ربط التجارة الخارجية بأهداف السيادة والسياسة والتنمية وليس العكس :

وبداية فإننى أود التذكير بما أشرت إليه سلفـًا من كون الاقتصاد حال صحته وقوته يكون أحد دعامتى الحضارات القوية التى لابديل لها عن دعامة أخرى هى التقدم العلمى والتكنولوجى ، كما أود لفت الانتباه إلى أننى إذا كنت قد خصصت البند الحالى للاقتصاد بصفة مستقلة فذلك راجع إلى ماله من أهمية قصوى ، وهذا لا يعنى أن باقى البنود قد خلت من الأبعاد الاقتصادية ولكنه يعنى أننا بصدد بيت العنكبوت الذى تتشابك فيه كل الخيوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى يكاد يكون من المستحيل الفصل بينها.

والحق أيها الإخوة أن أمتنا فى أغلبها ــ وأخص منها مصر ــ لا تنتهج سياسات اقتصادية بالمعنى المتعارف عليه أو الذى كنا نتمناه ، وإن شئنا الدقة فنحن لا نملك سوى التردد بين مرارين ، فإما مرار العجز الكامل عن الفعل ورد الفعل فى بعض الحالات ، وإما

مرار العجز الجزئى ممثلاً فيما قد نبديه أحيانـًا من ردود أفعال تجاه السياسات الاقتصادية للدول العلوية ، وإن كنت أرى فى أغلب الحالات ــ إن لم يكن فيها جميعًا ــ أن ردود أفعالنا لا تتعدى كونها استجابات لما يملى علينا من توجيهات مفادها افعل ولا تفعل !!

إذ ليس غيبًا أو سرًا أو افتراءً أننا فى بعض الأحيان لانملك مجرد القدرة على الحركة ، وأننا فى باقى الأحيان لا نتحرك إلا وفق الخطط والخطوط التى يعدها ويعتمدها لنا أسياد العالم وخبراؤه وأثرياؤه (الدول المانحة ــ صندوق النقد الدولى ــ البنك الدولى ــ صندوق التنمية العربية ــ .. إلخ) ومما يؤسف له أننا من السذاجة بحيث يسهل على هؤلاء دائمًا إقناعنا بأن ما يقدمونه إلينا من برامج وتوصيات هى شفاء لنا من كل داء ، وكأنه لم يخطر ببالنا يومًا ــ رغم السنين الطوال ــ أن نسأل أنفسنا : إذا كانت هذه البرامج والتوصيات فيها شفاء لأمراضنا فلماذا تزداد أحوالنا سوءًا وألمًا وتخلفـًا ؟! .. وكأنه لم يخطر ببالنا أن ثمة حقيقة اقتصادية مؤكدة تفيد بأن عجلة الاقتصاد لا تقودها ولا تحدد اتجاهاتها سوى قوى المصلحة .. فأى مصلحة يظنها مسئولينا ستعود على أسياد العالم حال صدقهم فى منحنا البرامج والتوصيات التى تحقق لنا تنمية ناجحة ومطردة ؟ ! وهل تعنى التنمية الناجحة لأمثالنا سوى مزيد من القدرة على توفير احتياجاتنا لأنفسنا بأنفسنا ؟! وهل يعنى هذا سوى الانتقاص من كفة وارداتنا التى هى صادراتهم والتى هى أحد أهم مصادر دخلهم القومى الذى يعود على مواطنيهم بالرخاء والرفاهية ؟! أم أن مسئولينا قد ظنوا أن الآخرين سينتقصون من دخلهم القومى وسيفرطون فى تأييد شعوبهم لهم من أجل إنعاش الاقتصاد المصرى ؟!

أى منطق هذا وأى عقول تلك التى تجلس على مقاعد السلطة فى أمتنا لتدير عجلة اقتصادنا فى اتجاه أفواه الحيتان بما يعنى حتمية الفناء والعدم ؟! أى عقول هذه التى تجمدت وتقلصت مداركها حتى باتت لا تعى خطورة الانزلاق على هذا المنحنى الخطير ؟! أم أنهم يحسبونه أحد منحنيات مراجعهم التعليمية ؟! .. أيها السادة إنها ليست منحنيات من حبر على ورق وليست نظريات كالتى حفظتموها كى تنالوا بها درجاتكم العلمية النظرية ولكنه الواقع الذى تجهلون منحنياته ونظرياته وإلا لما قال أحد رجال الدولة ــ وبكل الصدق لا

أتذكر اسمه ــ فى أحد برامج قناة النيل للأخبار فى معرض تحليله المذهل المدهش لما سيترتب على تطبيق إتفاقية الجات (التجارة الحرة) من آثار ، حيث أفاد سيادته بأن المستفيد الوحيد من تطبيق هذه الاتفاقية هو المستهلك ، إذ أن هذا المسئول يعنى أن المستهلك وفقـًا لآليات العرض والطلب سيكون بمثابة الملك المتوج فى سوق يتنافس منتجوه على إرضائه بتقديم أجود السلع بأرخص الأسعار !! .

وبالفعل فقد استطاع هذا الرجل أن يصيبنى بالدهشة مرتين ، مرة حينما تم عرض اسمه على الشاشة فوجدته مسبوقـًا بلقب (الدال) أى أنه حاصل على الدكتوراه ، ومرة أخرى حينما أخذت أجهد عقلى كى أتبين البعد العبقرى الذى رمى إليه هذا الرجل من استنتاجه عن استفادة المستهلك ، والحق أننى لم أصل بعد طول مشقة إلى مايجعلنى أتقبل هذا الاستنتاج ربما لأننى لست من حاملى (الدال) وبالتالى فإننى لم أر فى تحليل هذا الرجل من أبعاد المنطق ما حاول أن يوهمنا به ، بل إننى أظن المنطق برىء من تحليله براءة الذئب من دم ابن يعقوب بل براءة ابن يعقوب نفسه مما اتهمته به امرأة العزيز ، إذ المنطق يقول أن الصفات التى تطلق على الأشخاص مثل مستهلك أومنتج ما هى إلا صفات افتراضية نظرية تهدف فقط إلى تقريب مبادئ النظريات لتبرير نتائجها ، أى أنها صفات لايمكن فصلها سوى فى المراجع والكتب التعليمية النظرية فقط لأنها غير ذات وجود على أرض الواقع ، إذ الواقع أننا جميعـًا مستهلكون ومنتجون فى آن واحد ، فأنا تاجر أبيع المسلى فى متجرى وأستهلكها فى بيتى ، وهى صانعة تنتجها فى مصنعها وتستهلكها فى بيتها ، وأنت مزارع تملك الأرض والماشية التى تنتج لك خامات المسلى وأنت كذلك تستهلكها فى بيتك ، وهو يملك أو يعمل على سيارة تنقل الخامات من المزرعة إلى المصنع ثم تنقلها من المصنع إلى المتجر ولكنه كذلك يستهلكها فى بيته ، فما معنى ذلك ؟ وما صلته باتفاقية الجات؟

إن اتفاقية الجات تعنى بتحرير التجارة الدولية بين الدول التى وقعت بالموافقة عليها ــ ومنها مصر ــ وتحرير التجارة الدولية تعنى إزالة كل القيود والعقبات التى تعيق السلع عن التدفق إلى الأسواق من مشارق الأرض ومغاربها ، ونظرًا لكون أغلب دول العالم تتميز منتجاتها السلعية عن منتجاتنا سعرًا وجودة فإننا ــ تواصلاً مع المثال السابق ــ سوف نقبل

على شراء المسلى المستورد مما سيؤدى إلى ركود المسلى المحلي وهذا يعنى أننى كتاجر سوف أشهر إفلاسى وأغلق متجرى كما أنها ستشهر إفلاسها وتغلق مصنعها كما أنك ستشهر إفلاسك وتبيع مزرعتك كما أنه سيضطر لبيع سيارته لأننا فى هذه اللحظة لن يكون أمامنا إلا أحد أمرين لانملك إرادة الاختيار فيهما ، فإما أن يسمح لنا الموردون الأجانب بأن نعيش جميعًا على بيع السلع المستوردة لبعضنا البعض (أى تعميم الحالة البورسعيدية سابقًا على مصر من أقصاها إلى أقصاها) ، وإما أن لا يسمح لنا أسيادنا بذلك حيث يفضلون المجيء إلينا بأنفسهم ورءوس أموالهم ومصانعهم ومتاجرهم ، وهم حينها إما أن يتكرموا علينا بمنحنا شرف العمل لديهم وإما لا ، وفى كل الأحوال فسوف يكون باستطاعة أصحاب العلوم والأموال والأعمال هؤلاء أن يحددوا متى وكيف يتم نقلنا نحن بنى الدول السفلية من جداول الآدميين إلى ملحقاتها التى تختص بممتلكاتهم ، نعم ليس من المستبعد أن يأتى اليوم الذى نصير فيه أملاكًا ــ مجرد أملاك ــ لغيرنا ما لم نتخل عن مسيرتنا التى نعتنقها منذ عقود طويلة بكل ما فيها من مجلبات الجهل والفقر والتواكل حتى صرنا نبدو للعالم وكأننا ذلك الفأر الأبله الذى يسعى بكامل إرادته إلى ثمرة جهله لينتهى أسيرًا مذعورًا جائعًا فى مصيدته وإلى جواره طعام لن يطعمه !! وصدق الله العظيم حين قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١] والحق أننا لم نغير ما بأنفسنا ولو تغيرنا لأدركنا وعد الله .إخوة الوطن .. إننى أؤكد للمرة الألف أن الأمة تحتضر ، وأنها ترفض بقاء أمثال هؤلاء الجالسين حاليًا على مقاعد السلطة حتى وإن كانوا من حاملى لقب (الدال) وحتى إن منحهم حلفاؤهم فى مجلس رجال الأعمال (الشعب سابقًا) رخصة للبقاء تحت مسمى / تجديد الثقة / لأن هذه الثقة ماهى إلا علاقة بين طرفين ليست الأمة أحدهما ولن تكون لأنها ترفض الموت جهلاً وسفهًا وجوعًا فى مصائد العولمة وكأنها عقمت عن إنجاب رجال يمتلكون عقولاً قادرة على التفاعل مع العالم فعلاً ورد فعل ، رجال قادرون على تحقيق السيادة الوطنية وجعلها هدفًا دائمًا فى كل المناحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، رجال يمتلكون نظرة عامة للعلاقات الواجبة بين سياسات التصدير وسياسات الاستيراد وأهداف السيادة وطموحات التنمية ، وهو ما أود

طرحه عبر النقاط التالية التى أتمنى من حائزى السلطات أن يضعوها موضع اهتماماتهم :

* أن الـدول السفـلية ينبغى أن تتبنى سياسات اقتصادية تكون فيها اليد العليا دائمًا للدولة وليس للقطاع الخاص ، كما ينبغى عليها ألا تسرف فى توقيع اتفاقيات الشراكة والتبادل التجارى الذى تكون فيها هى الطرف الأضعف ، أى أننى أدعو إلى سياسة اقتصادية لا تتجـاهل القطاع الخاص كأحد أبطال العمل الاقتصادى ولكنها لا تمنحه البطولة الأولى أو المطلقة فى مجتمع يسود فيه الفقر والجهل والمرض ، وهى قضايا ذات أبعاد اجتماعية تحتاج فى مواجهتها إلى أبعاد تخطيطية وتنظيمية وقانونية لا أظن القطاع الخاص قادرًا على تحملها أو راغبًا فى تحملها .

* ألا نقدم على تصدير أو استيراد أى شىء فى كل وقت ، وإنما لابد أن ترتبط سياسات التصدير والاستيراد بأولويات محددة تحقق لنا أفضل مصلحة ممكنة ، إذ من السفه الاقتصادى أن على سبيل المثال أن نقوم بتصدير خام القطن إلى الآخرين لنربح دولارًا ثم يقـوم هؤلاء الآخرين بتـصنيعه لاستهلاكه داخليًا وتصديره إلى العديد من الدول ــ وقـد نكون من بينها ــ ليربحوا عشرة دولارات ، وينطبق نفس المثال على تصدير خام البترول وغيره من الخامات !!

كما أنه ليس من النضج والرشاد الاقتصادى أن نستورد السلع النهائية كى نستهلكها إلا فى حالات محددة ، كـأن يكون حجم الطلب المحلى على هذه السلعة أقل من أن نقيم مؤسسات اقتصادية لإنتاجه ، أو كأن تكون السلعة المستوردة متميزة عن السلعة المحلية فى السعر والجودة وأن نكون عاجزين عن منافستها مهما أدخلنا من تطوير أوتحديث على سلعتنا لأسباب قد لا نملكها كأن تكون الخامات الأولية المستخدمة فى إنتاج السلعة المستوردة أعلى قيمة من الخامات المحلية أو تلك الممكن استيرادها ، أو أن يستحـيل إنتاج هذه السلعة محليًا لعـدم توافر مقومات إنتاجها وعدم إمكان توفيرها.

هذا وأود الانتقال إلى ميزة اقتصادية فى غاية الأهمية إذ أنها تحقق للدول التى يمكنها امتلاكها العديد من المصالح وأخصها فى أننا إذا كان متاحًا لنا أن نفاضل فى استيراد السلع

فلتكن الأولوية لاستيراد خاماتها ثم تصنيعها محليًا فإن لم يكن فليتم استيرادها مصنعة جزئيًا ثم إتمام تصنيعها محليًا فإن لم يكن فليتم استيراد مكوناتها ثم تجميعها محليًا .. لأن هذه السياسة سوف تتيح لنا أولاً تشغيل المزيد من الأيدى العاطلة التى ترغب فى العمل ، وثانيـًا أنها ستحقق لنا عائدات مادية أعلى سوف تضيف إلى الناتج القومى ، وثالثـًا أنها ستنمى من مهاراتنا ومعارفنا وخبراتنا الصناعية بما يؤهلنا مستقبلاً لمنافسة الآخرين ، أى أن المعنى الإجمالى يمكن تلخيصه فى أن استيراد الخامات مكسب ولكن تصديرها خسارة لأنها إضافة لكل ماسبق تمثل للدولة قاعدة انطلاق فى مختلف أوجه الصناعة..

إخوة الوطن .. هذا بعض من علاتنا الاقتصادية ، وهو ينقلنا إلى صورة أخرى من صور الفشل الاقتصادى الذى تقف حكوماتنا عاجزة أمامه ، وتتمثل هذه الصورة فى عدم قدرة الصناعة الوطنية على منافسة السلع المستوردة من حيث الجودة و من حيث السعر ، وتتضح هذه الصورة أكثر ما تتضح فى حالة السلع الصينية التى تغزو أسواقنا ولايجد المسئولون حيالها حيلة سوى تبريرها بأن الصين تتميز برخص الأيدى العاملة كما أنها تتعمد سياسة الإغراق والبيع بسعر منخفض لاحتلال الأسواق المنافسة ثم احتكارها وفرض شروطها ، وهى مبررات لايمكن لأى عاقل أن يقبلها ، إذ لو فرضنا صحتها فقد نقبلها حتى خروج السلعة من حدود الصين ، أما وأن تخرج ثم يتم تحميلها بتكاليف الشحن ثم التفريغ بموانئ الوصول ثم الرسوم الجمركية ثم النقل الداخلى ثم هامش ربح الجهة المستوردة ثم أرباح تجار الجملة والتجزئة لتصل فى النهاية إلى المستهلك أرخص من السلعة المحلية فهذا هو اللوغاريتم الذى لا يمكن لعالم رياضيات أن يجد له حلاً خاصة وأننا فرضنا قبول مالا يمكن قبوله من مبررات لأن هذا السياق يتعارض مع ما تحققه الصين على أرض الواقع من معدلات نمو لم يسبقها إليها أحد حيث تتجاوز ٩٪ سنويًا وهو ماينفى صحة ما يعلنه مسئولونا من مبررات لتبرئة الصناعة الوطنية من اتهامات العجز عن المنافسة .

ومنتهى القصد أيها الإخوة أننا لا نملك سياسة أو رؤية اقتصادية نتعامل بها مع العالم ولكننا نمتلك الأعذار والعلل لإخفاء عجزنا الدائم كما نمتلك قرارات الظلم والقهر التى

يتحمل أعباءها المواطنون البسطاء مثل قرارات الشراكة وتحرير السوق وتحرير سعر الصرف ، هؤلاء المواطنون الذين بات من قبيل اليقين لديهم عند سماع أى تصريحات أو وعود بعدم المساس بمصالحهم أن ثمة مصيبة فى الطريق إليهم !!

(٤) تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يختص بعنصر الأجور :

والحق أيها الإخوة أننى توقفت طويلاً أمام هذا البند لا فتقارالواقع إلى أية عدالة فى هذا الشأن البديهى والمنطقى إذ لاشك فى أن الوطن هو وطن الجميع ولا شك أيضاً أن ثرواته هى حق للجميع ، إلا أن الواقع الذى يعلمه الجميع هو أن ثروات الوطن هى أشبه بمائدة يقف أمامها المواطنون فى عدة صفوف ولا يحق لصف أن يتقدم ليأكل إلا بعد أن يكون سابقه قد انتهى من تناول ماشاء كمًا ونوعًا ، وبالتالى فإن أهل الصف الأول هم أوفر حظًا ممن يليهم وهكذا ، فأما عن ترتيب الصفوف فهو خاضع لعامل أساسى وهو الوساطات والمحسوبيات ، لذا فإننا نرى المتساويين فى كل شىء وقد تباينوا فى كل شىء أمام تلك المائدة لسبب واحد ألاوهو ذلك الشىء المسمى بالوساطات والمحسوبيات التى يمكننا اعتبارها أحد أهم معاول هدم السلام الاجتماعى وأحد أهم عوامل بناء الطبقية حيث بإمكانها فى غيبة مبادئ جادة وواضحة لمعانى وتطبيقات العدالة الاجتماعية أن تساند البعض للوقوف فى الصف الأول أو الثانى وأن تتخلى عن البعض كى يقف مضطرًا فى الصفوف التى لا تنال سوى الفتات إن وجدته ، ولنا أن نتصور فداحة المصيبة إذا علمنا أن هذه الوساطات والمحسوبيات هى قاعدة معترف ومعمول بها فى أعلى المستويات الإدارية بالدولة ، حيث لا يتوانى كل رئيس وزراء أو وزير فى أن يطالب بحقه ــ فى ميراث الوطن الحى ــ بتعيين بعض معارفه ومقربيه رؤساءً للهيئات والشركات القابضة والتابعة كى يحتلوا مقاعد رئاستها لعشرات الأعوام إلى أن تتغير الوزارة فيتغير شاغلوا مقاعد التابعين ، ومن المؤسف أن هؤلاء التابعين هم دائمًا رجال على المعاش وهم غالبًا من رجال القوات المسلحة ، أى أنهم نالوا حقوقهم كاملة عن خدمة الوطن ولكنهم أبوا إلا أن يقتنصوا حقوق الآخرين من الأجيال التى كتب عليها ألا تتعدى خطوط الصف الثانى مهما كانت خبراتها وكفاءاتها ، إذ أن الخطوط الأولى هى حكر على أهل الوساطة والمحسوبية ، هذا جزء من

الصورة أما الجزء الآخر فنرى فيه مواطنين أمضوا فى أعمالهم مايزيد عن عشرة أعوام بعقود مؤقتة دون مبرر سوى عدم تبعيتهم لإحدى الوساطات الكبرى ، أما الجزء الأخير الأكثر ظلمًا وظلمة فهو الخاص بتلك الفئة التى تحيا خارج حدود الحياة فى انتظار أية فرصة لخيانة النفس والضمير والأهل والوطن حتى وإن كان المقابل جنيهات معدودة كالتى لهث خلفها ذلك المحامى الشاب الذى تطوع بعرض نفسه للبيع إلى السفارة الإسرائيلية فقبض عليه ببساطة شديدة لأنه لم يتوخ الحيطة والحذر المفترضين فى مثل هذه المواقف ، لم يتوخهما لأنه فى تقديرى ليس محترفًا للجاسوسية وليس راغبًا فيها ولكنه تحرك تحت وطأة ضغوط نفسية رهيبة أوجدتها مجموعة من الاختلالات الاجتماعية والمادية القاتلة التى أفقدت الكثير من طبقات المجتمع القدرة على البقاء مالم ينحازوا إلى الأخطاء والخطايا والكسب الحرام ، ولكننى أتساءل عمن دفعوا هذا الشاب وأمثاله ومثيلاته إلى هذا المنحدر.. أليسوا متساوون معه فى الجرم أو هم أشد جرمًا فى حق الوطن وأبنائه ؟؟؟؟؟

وقد أرى أن العدالة الاجتماعية إذا ما طبقت بصورة سليمة فإنها ستكون جديرة بأن تحقق قفزة هائلة فى مشاعر انتماء المواطنين لوطنهم وأن تحقق انتعاشة غير مسبوقة فى الأسواق وأن تصل بالسلام الاجتماعى إلى أعلى المراتب بما يدعم الوطن فى مسيرته نحو القمة التى أشك فى مجرد قدرتنا على التطلع إليها فى ظل الواقع الذى يقسم الدولة إلى قطاعات بعضها فاحش الثراء والآخر قادر على البقاء والثالث يصارع الفناء ، فهذا الشخص يعمل فى قطاع البترول براتب فلكى ، والآخر فى قطاع المال والبنوك براتب متميز ، والآخر فى أرشيف الحكومة براتب معدوم ، ومصيبة المصائب أن الأول لافضل له عمن يلوونه ، كما أن الثالث لا نقص به عمن يتقدمونه ، ولكنها الوساطات التى شرعت لنفسها ولذويها بل واستحلت الأولوية فى ميراث ثروات الوطن ، وهو خلل وتخبط لايستند إلى أى منطق أو عدالة إذ كما بينا فإنه لافضل لبترولى على بنكى ولا لبنكى على حكومى إلا بالوساطة ، كما أنه ليس واقعيًا أن المؤسسات الناجحة الرابحة تمتلك ذاتيًا مؤهلات النجاح وأن المؤسسات الفاشلة الخاسرة تفتقر ذاتيًا إلى هذه المؤهلات ــ فما من أحد إلا ويريد تحقيق النجاح وقطف ثماره ــ ولكن الواقع الذى لا جدال فيه هو أن المؤسسات الناجحة قد

وفرت لها الدولة مقومات النجاح ولكنها حرمت منها المؤسسات الفاشلة ولنا فيما حدث إبان مخطط الخصخصة ألف دليل وبرهان على صدق تحليلنا ، إذن فإننا إن شئنا إقامة الحق وتحقيق العدالة والسلام الاجتماعى وترسيخ قيم الانتماء الصادق فما علينا سوى أن نلتزم السبيل إليهم وهو كما أراه بهذا الشأن يتمثل فيما يلى من حتميات :

* توفير مقومات النجاح لكل المؤسسات القائمة .واستبعاد من لا جدوى لها فى مسيرتنا الاقتصادية .

* التأكيد على أن ثروات الأمة هى ملك وحق للجميع دون أفضليات أو استثناءات ، وهو ما يوجب توحيد أجورالعاملين فى مختلف قطاعات الدولة دون أدنى تمييز .

* فيما يختص بمجالات العمل التى تحتاج إلى مؤهلات خاصة أو تتطلب مخاطر خاصة ، يمكن إضافة بنود فرعية إلى الأجر لتقدير العامل على تميزه أو تعويضه عن مخاطرته .

* تتطلب هذه السياسة الأخذ من ثمار المؤسسات الأكثر ثراءً للارتقاء بالمؤسسات الأقل منها ــ استنادًا إلى ما سبق توضيحه من حقائق توجب العدالة ــ أخذًا فى الاعتبار أن المؤسسات الفاشلة رغم توافر مقومات نجاحها لا تستحق هذه المساهمة ، إضافة إلى أن المؤسسات التى يتكرر فشلها لثلاثة أعوام متوالية ينبغى النظر فى استبعادها من المنظومة الاقتصادية أو إعادة النظر فيما وفرته لها الدولة من مقومات نجاح .

(٥) تحقيق إصلاح ومصالحة ضريبية بين الدولة والمواطنين :

إن المتابع للسياسة الضريبية خلال السنوات الأخيرة سوف يقف على عدة حقائق تؤكد جميعها أننا لا نعمل وفق سياسة ضريبية من الأصل ، ولعل أهم هذه الحقائق هى :

* أن الضرائب وإن كانت أحد أهم موارد الدولة فإنها ليست جباية قهرية ، لأنها حتى وإن كانت جباية قهرية فإنها لن تجد من تقهره سوى صغار المواطنين الذين لا يملكون الحيلة والوسيلة وهو الواقع المنظور إذ أن الكثيرين من رجال المال والأعمال لهم من القوة ما يؤهلهم إلى التهرب من آداء هذا الواجب الوطنى مما يتسبب فى حرمان الدولة من الجزء

الأكبر من مواردها العادلة .

* أن الواقع الضريبى فى مصر لا يشجع الممولين على التزام الأمانة فى تقديم ما لديهم من بيانات صحيحة إلى موظفى الضرائب كما لا يشجع الكثيرين على مجرد استخراج بطاقات ضريبية إذ تسود حالة من عدم الثقة المتبادلة بين المواطنين والدولة وهى حالة لن يمكننا تلافيها سوى بتطبيق سياسات إصلاح حقيقية كما أشرت فى العديد من المواقع سلفًا ، الأمر الذى يدفعنا إضافة لما ورد سابقًا إلى اقتراح تقليص المسميات الضريبية المعمول بها إلى الحد الأدنى بما لا يخل بحق الدولة ، كما يدفعنا إلى المطالبة بتخفيض النسب الضريبية المقررة حاليًا ، والنظر فى تعميم مبدأ تحصيل الضرائب من المنبع فى كل الأنشطة التى يجوز تطبيق هذا المبدأ بشأنها ، وبحيث يتم تحصيل الضريبة فى المرحلة الأولى من النشاط واعتبارها إحدى عناصر التكلفة فيما يلى ذلك من مراحل بما يتطلب تحديد النسبة القصوى لهامش الربح فى كل مرحلة ثم التشدد فى العقوبات المقررة قانونًا على من يثبت تهربه من آداء هذا الواجب الوطنى وعلى كل من يشاركه أو ييسر له هذا الفعل .

سادسًا : قواعد خاصة بالعمالة :

(١) إعادة النظر فى توزيع العمالة المصرية ــ كمًا ونوعًا ــ على قطاعات العمل المختلفة فى الدولة (زراعية ــ صناعية ــ تجارية ــ سياحية ــ صحية ــ خدمية .. إلخ) وربطها بمخرجات المراحل التعليمية المختلفة فى إطار خطة قومية شاملة تتجه نحو أهداف محددة تحقق للدولة سيادتها وقدرتها على التقدم والرقى ، بمعنى أنه ينبغى على الدولة بادئ ذى بدء أن تحدد نقاط ضعفها الاقتصادى التى تؤثر على سيادتها فى مواجهة الآخرين ثم عليها بعد ذلك أن تولى هذه النقاط أهمية خاصة لتحويلها من نقاط ضعف إلى نقاط قوة وبما لا يعنى إهمال ما يتمتع به الاقتصاد من مزايا نسبية ينبغى الاستمرار فى الارتقاء بها لتحقيق طفرات تنافسية بشأنها فى أسواق العالم .

(٢) تعميم قيام العاملين فى مختلف مؤسسات الدولة بأجازة يومين أسبوعيًا أسوة بما هو قائم فى المؤسسات البنكية والكثير من مؤسسات التجارة الخارجية والبترول وخلافه ،

وبحيث يتم تقسيم الدولة فى هذا الشأن إلى قطاعات تختلف أجازة كل منها عن غيرها من القطاعات بما يحقق الإيجابيات المرجوة من هذا القرار والتى أرى أهمها التخفيف من اختناقات المرور وتخفيف العبء الواقع على مختلف مرافق الدولة وإتاحة فرصة أكبر للمواطنين فى التمتع بحياتهم الاجتماعية والأسرية ، بما يحقق قدرًا أكبر من التواصل والتماسك الاجتماعى الذى سيعود حتمًا بالنفع على مختلف أوجه الحياة العملية أخذًا فى الاعتبار استثناء مواقع الإنتاج والمعارض التجارية من هذا الوضع فيما يختص باليوم الثانى مع تعويض العاملين عنه ماديًا .

(٣) تحديد حد أقصى لساعات العمل بالمحال التجارية على اختلاف أنشطتها وبما لا يتعدى التاسعة مساءً فى الموسم الصيفى والثامنة مساءً فى الموسم الشتوى وبحيث يستثنى من هذا الوضع الصيدليات وورش صيانة السيارات وغيرها من المجالات التى يتراءى أهمية ديمومتها لخدمة المواطنين .

(٤) تحقيق الانضباط الصارم والمتواصل فى وسائل المواصلات العامة والشعبى منها بصفة خاصة وبصفة أخص تلك التى تخدم خطوط المدن الجديدة والمناطق النائية لتخفيف بعض ما يعانيه سكان هذه المدن من عناءات وكأنها غرامة مستحقة على كل من قرر تنفيذ توجهات الدولة بالإقامة فى المدن الجديدة .

(٥) إلزام المؤسسات ذات الفروع المتعددة بتعيين موظفيها فى أقرب فروعها إلى محال إقامتهم دون إخلال بدرجاتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية .

(٦) تقليل تكاليف تداول السلع والتى تؤدى بالتبعية إلى ارتفاع أسعار بيع السلع وتجاوزها للقوى الشرائية الفعلية بما يؤدى إلى تنامى ظاهرة الركود وما يترتب عليها من حالة انكماش اقتصادى وعجز عن مواصلة طموحات التنمية ، وأرى أن هذا العنصر من التكاليف يمكن تقليله بما يلى :

ــ الضرب بيد من حديد على كل صور الرشوة وما ماثلها وما شابهها من منح ، إذ الواقع أن هذه النفقات يتم تحميلها على تكلفة السلع ليدفعها المواطن فى نهاية المطاف دون أن

يكون طرفـًا فى هذه المعاملات القذرة .

ــ اختصار مراحل تداول السلع بقـصرها على مرحلتين فقـط ألا وهما إنتاج السلعة ثم نقلها إلى منافذ بيع مباشر للمواطنين ، وقد يتطلب هذا الطموح أن تتوسع الدولة فى إقامة المجمعات الاستهلاكية التى ينبغى تكليفها بالتعامل مباشرة مع مصادر الإنتاج لبيع مختلف السلع للمواطنين بما يعرف بأسعار الجملة تحت إشراف ومراقبة أجهزة الدولة المعنية لحماية المستهلك حماية حقيقية من آكلى حقوق البشر بما فيهم المجمعات الحالية التى ترفع شعارات حماية المستهلك زورًا وبهتانـًا .

(٧) أن تتمسك الدولة بقـدرتها على ضبط الأسواق وهو مالا يمكن تحـققه مالم يكن للدولة تواجـدًا قويًا فى مختلف مجالات الإنتاج ، بحيث يمكنها ضرب قـوى الاحـتكار كلما سولت لها ضمائرها الخربة أن تعـبث بمصالح الوطن والمواطنين .

(٨) اتخاذ قرارات رئاسية فورية بإزالة كافة العقبات التى تعترض قيام وحـدة اقتصادية بين مصر والسودان وليبيا وبخاصة فى تنمية الثروات الغذائية الزراعية والحيوانية والسمكية .

سابعًا : ترتيب وتحديث وتنقية المخزون القانونى :

إن القانون هو أحد أهم وسائل الدول للوصول إلى غاياتها ، فالقانون هو المنوط برسم الحدود التى يتاح للمجتمع بكل أفراده وأجهزته وسلطاته التحرك بداخلها ، بل إنه منوط بتحديد طبيعة هذه الحركة وتوجهاتها وسرعتها ، إنه مجموعة التروس التى تتعانق أسنانها لتدور ماكينة الحياة والأحياء ، لذا وجب علينا أن نولى القانون ما يستحقه من اهتمام ، وأقترح فى شأنه مايلى :

* أن يتم تحديث الدستور الحالى وفقـًا لما أوردته فى طوق النجاة الثالث .

* تحديث كافة القوانين القائمة بما يعبر عن مبادئ الدستور وأهدافه .

* عدم التوسع فى التشريعات القانونية بما يضيف أعباءً متزايدة على عاتق السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بل ويخل بمقومات العدالة بما يحدثه فى نفوس وأذهان

القضاة من حالة ارتباك بين النصوص والمواد القانونية المتداخلة أو التى تحمل شبهة اختلاف أو تناقض مع نصوص ومواد أخرى بما يتسبب فى تزايد ما يعرف بالثغرات القانونية التى هى فى حقيقتها أبواب قانونية لمخالفة القانون بالقانون .

* أقترح أن تكون الأجهزة المنوطة بتنفيذ الأحكام تابعة للسلطة القضائية ، وأن توضع الآليات الإدارية المحققة لسرعة تنفيذ الأحكام وبحيث لا تغلق ملفات القضايا بمجرد صدور الأحكام القضائية وإنما بعد أن توافى الجهة القضائية المختصة بتلقى القرار أو التقرير الدال على تمام تنفيذ الأحكام .

* إضافة الصلاحيات المشار إليها فى طوق النجاة الثالث فيما يتعلق باختصاص المحكمة الدستورية .

* تصعيد كافة العقوبات وأرى أن تستمد قدر الإمكان من الشريعة الإسلامية ، وعدم التوسع فى المعاقبة بالسجن والاعتقال لضغط النفقات العامة ، واستبدالها قدر الإمكان بعقوبات مادية وأدبية صارمة بما يحقق أهداف الردع والإصلاح فى آن واحد .

* تشريع القوانين التى تكفل تحقيق كافة الأهداف التى وردت فى هذا الكتاب .

* التأكيد على مبدأ سيادة القانون نصًا وتطبيقًا حتى يشعر المواطنون بأنهم سواسية أمام القانون ، وأن القانون لا يفرق بين حاكم ومحكوم وبين راقصة تبيع شرفها وبائعة ليمون تستجدى الحياة .